جامعة أحمد دراية أدرار – الجزائر

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية، وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

ميدان علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية

شعبة علوم التسيير

تخصص تدقيق ومراقبة التسيير

الموضوع:

فعالية استعمال المحاسبة البنكية في التدقيق والرقابة – بنك الفلاحة والتنمية الريفية أدرار نموذجا –

إعداد الطالبة:

العوبي زينب

إشراف الأستاذ:

د.ساوس الشيخ

لجنة المناقشة:

د/ بوشرى عبد الغني	رئيسا
د/ ساوس الشيخ	مشرفا
أ / عزيزي أحمد عكاشة	مناقشا

الموسم الجامعي 2016–2017

الموضوع:

فعالية استعمال المحاسبة البنكية في التدقيق والرقابة
– بنك الفلاحة والتنمية الريفية أدرار نموذجا –

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي واجتهادي

إلى أعز ما أملك في الوجود، إلى من سهرت على تربيتي وكانت سر وجودي التي مهما فعلت وقلت لن أوافيها حقها: أمي العزيزة الغالية الحنونة حفظها الله وأطال في عمرها

إلى من بعجز اللسان ويجف القمر عن وصف جميله وكان سراجا منيرا:

أبي العزيز حفظه الله وأطال في عمره

إلى أغلى إنسان شاركت وتقاسمت معه الحياة

زوجي الذي كان سندا لي في هذا المشوار حفظه الله ورعاه وأطال في عمره

إلى من عشت معهم وتقاسمنا أحلى الأيام وأمرها إلى من هم

أثمن وأجمل في هذه الدنيا: إخوتي وأخواتي الأعزاء

إلى كل الأصدقاء الذين جمعتني بهم الحياة الجامعية والصداقة المتبادلة

إلى كل من يحبهم قلبي ولم يذكرهم لساني

إلى من اتخذ الجامعة قاربا والقلم مجذافا والورقة راية والعلم محيطا إلى هؤلاء وأولئك

اهدي لكم ثمرة جهدي

العوبي زينب

كلمة شكر

أشكر الله العلي القدير الذي وفقني لإتمام هذا العمل

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف:

سماوس الشيخ

الذي لم يبخل علي بتوجيهاته ونصائحه القيمة.

كما أشكر الأساتذة الكرام، من الابتدائي إلى الجامعي

وكل من ساعدني في إنجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد.

فهرس المحتويات

العنوان **الصفحة**

الإهداء

كلمة شكر

فهرس المحتويات

قائمة الجداول والأشكال

مقدمة البحث أ

الفصل الأول: الايطار العام للمحاسبة والنظام المحاسبي البنكي

تمهيد 6

المبحث الأول: مفهوم المحاسبة.....7

المطلب الأول: تعريف المحاسبة 7

المطلب الثاني: الفروع والمبادئ المحاسبية 8

المطلب الثالث: أهداف المحاسبة 10

المبحث الثاني:ماهية النظام المحاسبي في البنوك التجارية 11

المطلب الأول: مفهوم النظام المحاسبي البنكي 11

المطلب الثاني: مقومات النظام المحاسبي البنكي 12

المطلب الثالث: خصائص النظام المحاسبي البنكي 17

المبحث الثالث: القوائم والتقارير المالية في البنوك التجارية 18

المطلب الأول: بنية الميزانية العمومية في البنك التجاري 18

المطلب الثاني: بنية خارج الميزانية وجدول حسابات النتائج في البنك التجاري 20

المطلب الثالث: مصادر تمويل البنك 22

خلاصة الفصل الأول 24

الفصل الثاني: التدقيق والرقابة في البنوك التجارية

تمهيد 26

المبحث الأول: مدخل في التدقيق والرقابة في البنوك التجارية 27

المطلب الأول: مفهوم التدقيق والرقابة الداخلية 27

المطلب الثاني: فروض التدقيق والرقابة الداخلية 28

المطلب الثالث: أنواع التدقيق من حيث الطبيعة والجهة المشرفة عليه 29

المبحث الثاني: معوقات الأداء المصرفي والقوانين الرقابية 31

المطلب الأول: الأخطاء والغش والمخالفات المصرفية 31

المطلب الثاني: رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية 34

المطلب الثالث: مضمون النظام 08/11 المتعلق بالمراقبة الداخلية للبنوك التجارية.....36

خلاصة الفصل الثاني 43

الفصل الثالث: دراسة ميدانية في بنك الفلاحة والتنمية الفلاحية

تمهيد 45

المبحث الأول: تقديم عام حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) 46

المطلب الأول: نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، أهدافه ومهامه 46

المطلب الثاني: تعريف المجموعة الجهوية للاستغلال بأدرار 50

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمجموعة الجهوية للاستغلال بأدرار 51

المبحث الثاني: تحليل الاستبيان 55

المطلب الأول: ثبات أداة الدراسة 55

المطلب الثاني: وصف عينة الدراسة 55

المبحث الثالث: اختبار فرضيات الدراسة 59

المطلب الأول: اختبار الفرضية الأولى 59

المطلب الثاني: اختبار الفرضية الثانية 61

المطلب الثالث: اختبار الفرضية الثالثة 62

المطلب الرابع: اختبار الفرضية الرابعة 63

خلاصة الفصل الثالث 65

خاتمة البحث 66

قائمة المراجع 69

قائمة الجداول والأشكال

أولا/ قائمة الأشكال

الرقم	العنــوان	الصفحة
01	الطريقة الفرنسية	13
02	الطريقة الانجليزية	14
03	دورة النظام المحاسبي في البنوك التجارية	16
04	الهيكل التنظيمي للمجموعة الجهوية للاستغلال بأدرار	54
05	توزيع عينة حسب المستوى التعليمي	57
06	توزيع عينة حسب السن	57
07	توزيع عينة حسب الرتبة المهنية	58
08	توزيع عينة حسب الأقدمية في المؤسسة	58
09	توزيع عينة حسب الأقدمية في المنصب	59

ثانيا/ قائمة الجداول

الرقم	العنــوان	الصفحة
01	الميزانية العامة للبنك التجاري	19
02	خارج الميزانية للبنك التجاري	21
03	جدول حسابات النتائج في البنك التجاري	21
04	قيم معامل الفا كرونباخ لمحاور الدراسة	55
05	وصف المتغيرات العامة لعينة الدراسة	56
06	اختبار التوزيع الطبيعي	59
07	تحليل التباين حول أهمية تطبيق الأنظمة الداخلية حسب المتغيرات العامة	60
08	تحليل التباين حول أهمية تطبيق إعداد وتقديم القوائم والتقارير المالية حسب المتغيرات العامة	61
09	تحليل التباين حول أهمية تطبيق إعداد جدول خارج الميزانية حسب المتغيرات العامة	62
10	تحليل التباين حول أهمية تطبيق إعداد جدول حسابات النتائج حسب المتغيرات العامة	63

تمهيد

تعتمد سلامة الاقتصاد الوطني وفعالية السياسة النقدية لأي بلد على مدى سلامة النظام المالي وعلى وجه التحديد النظام المصرفي، إذ تعتبر المصارف شرايين الحياة لاقتصاد أي دولة، من هنا يبرز الاهتمام المتزايد للسلطات النقدية الدولية بالرقابة على البنوك وذلك لما يتسم به العمل المصرفي من حساسية تجاه المخاطر المحدقة به ومن أهمية النظم الرقابية هي تحقيق الاستقرار المالي، حيث تعد القوائم المالية الختامية لأي بنك أو مؤسسة مالية من أهم المؤشرات الرئيسية في الحكم على سلامة وضعها المالي ومدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها، حيث أن هذه المعلومات الختامية تساعد في اتخاذ القرارات المختلفة من قبل المستفيدين منها على اختلافهم وتباين غاياتهم.

ولمواجهة التحديات التي يواجهها البنوك لضمان استقرارها، قد أدلى المحاسبون في هذا المجال عن طريق بحث أفضل المقومات التي يمكن أن يرتكز عليها نظام المعلومات المحاسبي بالبنوك بشكل يمكنه من تلبية احتياجات مستخدمي التقارير المحاسبية داخل و خارج البنك التجاري و في نفس الوقت يزيد من مقدرة البنك على تدقيق ورقابة مستويات الإنفاق والتحصيل سواء في الأجل الطويل أو في الأجل القصير، إدارة أصول والتزامات البنك بأكبر قدر من الكفاءة، توفر مؤشرات ناجعة لقياس درجة فعالية الرقابة الداخلية، الإفصاح أو الشفافية عن نتائج الأعمال والمركز المالي.

ولتحقيق ذلك يتم اللجوء إلى التدقيق والرقابة الداخلية لتفادي الإضرار بالبنك التجاري، من خلال استخدام المحاسبة البنكية، والاستخدام الأمثل للقوائم المالية.

الإشكالية

وتكمن الإشكالية التي يسعى البحث إلى معالجتها في الإجابة على السؤال التالي:

ما مدى فعالية استعمال المحاسبة البنكية في التدقيق والرقابة؟

التساؤلات الفرعية

ومن الإشكال الرئيسي يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

1. ماهية المحاسبة البنكية؟
2. ما مفهوم النظام المحاسبي وما هي مقوماته؟
3. ما دور التدقيق والرقابة في البنوك التجارية؟

الفرضيات

بناء على السؤال الرئيسي والأسئلة الفرعية حاولنا إثبات الفرضية الآتية:

1. يعتمد التدقيق والرقابة على مبادئ أساسية في تنظيم الجهاز البنكي،
2. تعتبر المحاسبة البنكية أداة فعالة في التدقيق والرقابة.

أسباب اختيار البحث

ترجع دوافعنا لاختيار هذا البحث إلى:

- ❖ الأهمية الكبيرة للبنوك التجارية في تمويل المشاريع الاقتصادية،
- ❖ دور التدقيق والرقابة الداخلية في البنوك التجارية،
- ❖ الرغبة الشخصية للتعرف أكثر على هذا الموضوع و استفادة الطلبة من هذا البحث.

أهمية الدراسة

تتمثل أهمية موضوعنا في أن المحاسبة البنكية تعتبر أداة تساهم في التدقيق والرقابة من خلال اكتشاف الأخطاء والتجاوزات التي يمكن أن ترتكب، من خلال إدخال وسائل حديثة، وتوفير معلومات للمهتمين بالجانب المحاسبي.

حدود الدراسة

يتحدد موضوع البحث بجانبين: زماني ومكاني؛ فالجانب المكاني يتمثل في الجزائر بولاية أدرار، أنا الجانب الزماني يتحدد في النظام الذي تم التطرق غليها في الفصل الثاني (النظام 08/11 المتعلق بالرقابة الداخلية في البنوك والمؤسسات المالية) والدراسة الميدانية التي تمت على مستوى بنك BADR 2016-2017.

الدراسات السابقة

يعتبر هذا الموضوع تكملة لبعض الدراسات التي سبقته، وأهمها مايلي:

- مذكرة ماجستير للطالبة بلعيد ذهبية، "**الرقابة المصرفية ودورها في تفعيل أداء البنوك التجارية**" ، مقدمة بكلية العلوم الاقتصادية، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2007، جاءت اشكاليتها كما يلي: كيف يمكن للرقابة المصرفية أن تساهم بطريقة فعالة في التقليل من المخاطر المحدقة بالنشاط المصرفي ومن ثم المساهمة في تحسين أداء البنوك؟

وللإجابة على هاته الإشكالية تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول؛ تم التطرق في الفصل الأول إلى تطور الجهاز المصرفي الجزائري في ظل الإصلاحات المصرفية، أما الفصل الثاني تعلق بتحديث الرقابة المصرفية في ظل معايير لجنة بازل، بينما تناول الفصل الثالث لدراسة تطبيقية في وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

- رسالة دكتوراه للطالبة بن فرج زوينة، " **المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق**"، مقدمة بكلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014/2013، جاءت إشكاليتها كما يلي: ما هي تحديات تطبيق المخطط المحاسبي البنكي وسبل مواجهتها بالاستناد إلى المرجعية النظرية وبمراعاة التحولات المحلية والدولية ؟

وللإجابة على هاته الإشكالية تم تقسيم البحث إلى إطارين نظري وتطبيقي؛ فالجانب النظري تناول الجوانب النظرية المتعلقة بالمخطط المحاسبي البنكي ودراسة المرجعية النظرية للمخطط المحاسبي البنكي ومدى تطابقها والمعايير المحاسبية الدولية، أما الإطار تطبيقي، ويهدف إلى إظهار مدى تطبيق البنوك الجزائرية للمخطط المحاسبي البنكي وحدود هذا التطبيق.

- مذكرة ماجستير للطالب توفيق زرمان، "**فعالية استعمال المحاسبة البنكية في التدقيق والرقابة**" ، مقدمة بكلية العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007/2006، المتضمنة الإشكالية التالية: ما مدى فعالية استعمال المحاسبة البنكية كوسيلة للتدقيق والرقابة الداخلية في البنوك التجارية؟

وللإجابة على هاته الإشكالية تم تقسيم البحث إلى أربع فصول؛ في الفصل الأول تطرق إلى المحاسبة البنكية ودورها في التسيير المالي للبنوك، الفصل الثاني تطرق إلى الإطار العام للنظام المحاسبي في البنوك التجارية، الفصل الثالث تناول فيه التدقيق والرقابة في البنوك التجارية مع التعرض إلى المخاطر المصرفية، والفصل الرابع تم التناول فيه لدراسة حالة البنك الخارجي الجزائري (وكالة خروب).

المنهج المتبع

لقد اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي، بالتطرق إلى مفاهيم متعلقة بالمحاسبة البنكية والتنظيم المحاسبي للبنوك والتدقيق والرقابة الداخلية في البنوك التجارية. واعتمدنا على المنهج التحليلي من خلال توزيع استبيان على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)، لدراسة الفرضية الرئيسية لمعرفة ما إذا كان للمحاسبة البنكية فعالية في التدقيق والرقابة.

محتوى البحث

للإحاطة بكل الجوانب المتعلقة بالبحث جاءت خطة البحث متضمنة على مقدمة وثلاث فصول وخاتمة.

تطرق البحث في المقدمة إلى طرح الإشكالية التي يعالجها البحث والفرضيات المتعلقة به، والتي نم تبنيها كنقطة انطلاق للبحث

فخلال الفصل الأول تناول الإطار العام للمحاسبة والتنظيم المحاسبي البنكي من خلال مفاهيم خول المحاسبة والنظام المحاسبي في البنوك التجارية وأهم التقارير والقوائم المالية ومصادر التمويل المعتمدة من طرف البنك.

أما الفصل الثاني فتمثل في التدقيق والرقابة في البنوك التجارية من خلال التطرق إلى مدخل في التدقيق والرقابة، معوقات الأداء المصرفي والقوانين الرقابية و الرقابة على المخاطر المصرفية في البنوك.

بالنسبة للفصل الثالث تطرقنا إلى تقديم عام حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)، ومن تم قمنا بتحليل الاستبيان الذي قمنا بتوزيعه على مستوى البنك.

أما خاتمة البحث فقد تم من خلالها حوصلة كل الأفكار التي جاء بها البحث ونتائج الفرضيات التي تم الانطلاق منها، إلى جانب النتائج المتوصل إليها من خلال معالجتنا لهذا البحث، لنلحقها باقتراحات وتوصيات لتحقيق ما نصبو إليه.

الفصل الأول: الإطار العام للمحاسبة والنظام المحاسبي البنكي

تمهيد

المبحث الأول: مفهوم المحاسبة

المطلب الأول: تعريف المحاسبة

المطلب الثاني: الفروع والمبادئ المحاسبية

المطلب الثالث: أهداف المحاسبة

المبحث الثاني:ماهية النظام المحاسبي في البنوك التجارية

المطلب الأول: مفهوم النظام المحاسبي البنكي

المطلب الثاني: مقومات النظام المحاسبي البنكي

المطلب الثالث: خصائص النظام المحاسبي البنكي

المبحث الثالث: القوائم والتقارير المالية في البنوك التجارية

المطلب الأول: بنية الميزانية العمومية في البنك التجاري

المطلب الثاني: بنية خارج الميزانية وجدول حسابات النتائج في البنك التجاري

المطلب الثالث: مصادر تمويل البنك

خلاصة الفصل الأول

تمهيد

تعتبر المحاسبة أداة فعالة في المؤسسات الاقتصادية، خاصة المحاسبة البنكية التي تمثل الركيزة الأساسية في البنوك التجارية، نظرا للتغيرات الحاصلة على مستوى البيئة المصرفية من القوانين المفروضة من السلطات أو حتى مسايرة ما يحدث في العالم.

تعتبر البنوك التجارية نوع من المؤسسات المالية الذي يتركز نشاطها الرئيسي التقليدي في قبول الودائع ومن تم استخدامها واستثمارها بأشكال مختلفة لتحقيق العائد والربح المطلوب، بمعنى آخر، هو المنشأة التي تعمل كوسيط بين المقرضون وبين المقترضون.

يعد النظام المحاسبي العنصر الرئيسي في البنوك التجارية، وعليه سنتطرق إلى مفهومه، مقوماته وخصائصه وإلى أهم التقارير والقوائم المالية المستخدمة في البنوك التجارية.

وعليه سنتناول في الفصل الأول الإطار العام للمحاسبة والنظام المحاسبي البنكي وقسمناه على النحو التالي:

المبحث الأول: مفهوم المحاسبة

المبحث الثاني: ماهية النظام المحاسبي في البنوك التجارية

المبحث الثالث: القوائم والتقارير المالية في البنوك التجارية

المبحث الأول: مفهوم المحاسبة

المحاسبة هي نظام للمعلومات تقوم بترجمة الأحداث الاقتصادية إلى معلومات مفيدة تساعد أطراف عدة في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية.

المطلب الأول: تعريف المحاسبة

لقد تعددت تعاريف المحاسبة نذكر من هذه التعاريف: [1]

- فن تسجيل العمليات المالية التي تحصل في المنشأة لأغراض المتابعة والرقابة؛
- عرفها المعهد الأمريكي للمحاسبة 1953 " هي تسجيل وتصنيف وتلخيص الأحداث والعمليات المالية في صورة نقدية، وتفسير النتائج المتعلقة بها".
- عرفتها الجمعية الأمريكية للمحاسبة 1966 المحاسبة هي "وسيلة لقياس وتوصيل المعلومات الاقتصادية بالشكل الذي يسمح لمستخدمي هذه المعلومات بأفضل مجالات التقدير الشخصي في اتخاذ القرارات".
- المحاسبة علم يشمل مجموعة من المبادئ والأسس والقواعد التي تستعمل في تحليل العمليات المالية عند حدوثها، وتسجيلها من واقع مستندات مؤيدة لها، ثم تبويب وتصنيف هذه العمليات وتلخيصها بحيث تمكن الوحدة الاقتصادية من تحديد إيراداتها وتكلفة الحصول على الموارد.
- عرف المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) المحاسبة بأنها عملية تسجيل وتصنيف (تبويب) وتلخيص العمليات التجارية ذات الأثر المالي إضافة لاستخلاص النتائج المالية وتفسير هذه النتائج وتحليلها.[2]
- المحاسبة هي عمليات مختلفة ومتتالية من تسجيل وتبويب وتلخيص ثم تقويم للعمليات المالية للمشروع وتفسير آثارها على كيان المشروع.[3]

وعليه نستخلص على أن المحاسبة هي: "علم يشمل مجموعة من المبادئ والأسس والقواعد التي تستعمل في تحديد وتحليل العمليات المالية عند حدوثها، وتسجيلها من واقع مستندات مثبتة لها، ثم تصنيف هذه العمليات وتلخيصها، بحيث تمكن المؤسسة الاقتصادية من تحديد إيراداتها وتكاليفها، ومن ثم استخراج نتيجة أعمالها من ربح أو خسارة عن فترة مالية معينة، وكذلك تبيان المركز المالي لتلك المؤسسة الاقتصادية في نهاية الفترة".

---

[1]– وليد ناجي الحيالي، **أصول المحاسبة المالية**، من منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، الجزء الأول ، 2007، ص 18،19.

[2]- رضوان محمد العناتي، **مبادئ المحاسبة وتطبيقاتها**، دار صفاء، عمان، الجزء الأول، الطبعة الأولى، 2000، ص 13.

[3]– عاشور كنوش، **المحاسبة العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2009، ص13.

المطلب الثاني: الفروض والمبادئ المحاسبية

أولا: الفروض

تتمثل الفروض المحاسبية في ما يلي:

فرض الوحدة المحاسبية:

تقوم على أساس أن أية وحدة محاسبية عند إنشائها واكتسابها الصفة القانونية تكون مستقلة ومنفصلة بملكيتها عن ملكية المالكين، ويتم الإقرار عنها بواسطة إعداد القوائم المالية التي لا علاقة لها بالعمليات الشخصية التي يقوم بها المالكون وبصفتهم الشخصية، مما يجعل القوائم المالية التي تقوم الوحدة المحاسبية بإعدادها تختص بالعمليات التي تقوم بها بصفتها الشخصية المستقلة. وبهذا المعنى فإن البيانات المحاسبية في نظام المعلومات المحاسبي تعبر عن الوحدة المحاسبية.[1]

فرض الاستثمار:

يتمثل هذا الفرض في استمرار الوحدة المحاسبية على المدى البعيد دون انفصال في نشاطها من الفترات السابقة واللاحقة، إلى أن يتم تصنيفها بشكل فعلي.[2]

فرض القياس النقدي وثبات وحدة النقد:

من البديهيات في الفكر المحاسبي أن الموارد الاقتصادية تمتلكها الوحدة المحاسبية تتكون من عناصر متجانسة (أرض، مباني، آلات، بضائع.....) ونتيجة لعدم التجانس في الموارد، أصبح لزاما إيجاد وحدة قياس موحدة نمطية يتم بموجبها قياس وتسجيل العمليات المالية التي تحدث في الوحدة المحاسبية خلال الفترات المحاسبية المختلفة.[3]

فرض التوازن المحاسبي:

يعتبر القيد المزدوج بمثابة المقدمة العلمية في المحاسبة لولادة فرض التوازن المحاسبي، والذي مفاده أن جميع العمليات الاقتصادية الخاضعة للقياس المحاسبي تنطلق أساسا من توازن طرفي أي قيد محاسبي، خلال كافة المعالجات المحاسبية حتى إعداد القوائم المالية التي تحقق هذا التوازن.[4]

---

[1]– وليد ناجي الحيالي، **مرجع سبق ذكره**، ص 48.

[2]– وليد ناجي الحيالي، **المرجع نفسه**، ص 49.

[3]– وليد ناجي الحيالي، **المرجع نفسه**، ص 50.

[4]– وليد ناجي الحيالي، **المرجع نفسه**، ص 51.

ثانيا مبادئ المحاسبة

من المبادئ الأساسية المتعارف عليها ما يلي: [1]

مبدأ استمرارية النشاط:

يعتبر هذا المبدأ أساس قواعد التقييم ولولاه لاختلفت أشكال القوائم المالية وربما محتوياتها.

مبدأ استقلالية الدورات والنتائج الدورية:

يرغب مستعملو البيانات المحاسبية بمختلف أنواعهم في تزويدهم بنتائج دورية، نتائج الماضي وتقديرات المستقبل مما يؤدي بالضرورة إلى تجزئة الاستمرارية إلى فترات تسمى كل فترة الدورة المحاسبية (تتمثل في 12 شهر)، أي كل دورة بنفقاتها وكل دورة بإيراداتها من أجل إعطاء نتيجة الدورة فعلا.

مبدأ استقرار الوحدة النقدية:

يعتبر هذا المبدأ أن قيمة وحدة النقود مستقرة ولا تتأثر قيمتها الشرائية بتغيرات الواقع المعاش، وعليه تسجل العمليات بقيمتها الفعلية التاريخية. مما يسمح بجمع عمليات دورات مختلفة بعضها مع بعض (ما دامت أن قوتها الشرائية لم يطرأ عليها تغيير). عدم واقعية المبدأ أدت إلى العدول عنه من طرف البعض، وأصبحت إمكانية إعادة التقييم (الاستثمارات الخاصة) ممكنة.

مبدأ الحيطة والحذر:

يلفت هذا المبدأ إلى خطورة تقديم نتائج مبالغ فيها، وحسب هذا المبدأ لا تسجل الإيرادات إلا إذا تحققت والعكس بالنسبة للنفقات، إذ يجب تسجيل كل نفقة محتملة الحدوث، ولكن هذا لا يعني السماح بتكوين مؤونات واحتياطات خيالية ومبالغ فيها.

مبدأ ثبات أو استمرارية الطرق المحاسبية:

يعتبر هذا المبدأ أن طرق التسجيل والتقييم المحاسبية ثابتة من دورة إلى أخرى (شكل القوائم المالية وطرق التقييم). وكل تغيير يجب الإعلان عنه وتبريره للموافقة عليه، وفي جميع الحالات يجب أن لا يؤثر أبدا عن مدى صدق وسلامة الحسابات.

تبرر الطرق الجديدة بكل جدية: تغييرات في النشاط، في طرق استعمال الوسائل، تغيير العلاقات مع الغير وحتى اكتشاف الأخطاء الماضية والعدول عنها.

مبدأ القيد المزدوج:

يسجل محاسبو المؤسسات عمليات عديدة ومتنوعة حسب قواعد دقيقة ويحتاجون إلى وسائل الرقابة تمكنهم من اكتشاف أغلب الأخطاء في حينها.

[1]– محمد بوتين، "**المحاسبة العامة في المؤسسة**"، دار المطبوعات الجزائرية، الجزائر، ص 34-36.

تعتمد المحاسبة العامة، كغيرها من المحاسبات العصرية على مبدأ القيد المزدوج لما له من فوائد كبيرة في اكتشاف الأخطاء.

يشترط في القيد المزدوج، في كل عملية محاسبية تسجل، تساوي مجموع المبالغ المسجلة في الأطراف المدنية للحسابات الأولى ومجموع المبالغ المسجلة في الأطراف الدائنة للحسابات الثانية، أي يشترط توازن الحسابات وذلك بالنسبة لكل عملية.

المطلب الثالث: أهداف المحاسبة

تتميز المحاسبة بعدة أهداف نذكر منها:[1]

- تسجيل وإثبات العمليات التجارية ذات الأثر المالي حسب تسلسلها التاريخي يدويا أو باستخدام الحاسوب،
- ثبوت وتصنيف العمليات المالية التي تم تسجيلها في حسابات خاصة تتمثل في حسابات الإيرادات والمصاريف وممتلكات المنشأة (الموجودات) والمطلوبات (التزاماتها)،
- إعداد الحسابات الختامية للمنشأة لتحديد نتيجة أعمال السنة المالية في ربح أو خسارة،
- تصوير قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية) من أجل بيان أصول المنشأة والتزاماتها وحقوق ملكيتها في نهاية فترة مالية معينة وقد جرت العادة أن تكون سنة مالية،
- تزويد الإدارة بكافة المعلومات اللازمة لها والتي تمكنها من القيام بالوظائف الإدارية المختلفة من تخطيط ورقابة وإشراف على أوجه نشاط المنشأة وتقييم الأداء واتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة،

أن الهدف الحقيقي للمحاسبة هو تقييم البيانات والمعلومات المالية بعد تحليلها وتفسيرها إلى كافة الفئات التي لها اهتمام بالمعلومات المحاسبية (مالكو المشروع، المقترضون، العملاء والموردون، الجهات الحكومية).

[1]: رضوان محمد العناتي، **مرجع سبق ذكره**، ص 16.

المبحث الثاني:ماهية النظام المحاسبي في البنوك التجارية

النظام المحاسبي هو الدورة المحاسبية المتكاملة والعمل المحاسبي الشامل الذي تطبقه الوحدة الاقتصادية استنادا إلى المبادئ والقواعد والأعراف المحاسبية المقبولة في الوسط المحاسبي.

عناصر النظام المحاسبي : تعبر هذه العناصر عن الأدوات والإجراءات التي يتُكون منها والتي تشترك بها جميعٌ النظم المحاسبيةٌ وهي:

- مجموعة الأوراق الثبوتية (المجموعة المستندية والمستندات)،
- المجموعة الدفترية،
- دليلٌ الحسابات،
- التقارير.

المطلب الأول: مفهوم النظام المحاسبي البنكي

أولا: مفهوم المحاسبة البنكية

تعرف على أنها "تطبيق لمفهوم و أسس المحاسبة في مجال الأنشطة المختلفة التي تقوم بها البنوك بهدف تقديم معلومات وإرشادات و توجيهات تساعد في إبداء الرأي واتخاذ القرارات التي تساعد في تحقيق مقاصد البنوك حيث أن مجال تطبيقها يشمل العمليات المالية وكذلك تعمل على تحقيق وتدقيق وتسجيل العمليات بشكل يسمح للغير بالإطلاع على السجلات داخل المنشأة".[1]

وتعتبر المحاسبة البنكية تقنية لجمع، تسجيل وعرض العمليات اليومية، في دفاتر، بغرض تفسير محتوى عناصر الميزانية، وجدول النتائج، من أجل تسهيل عملية فهمها، لاسيما أعوان البنك والمستخدمين، من خلال توضيحها في شكل رقمي تسمح بعمل صلة جيدة بين الأنشطة والمعطيات المحاسبية. [2]

ثانيا: تعريف النظام المحاسبي البنكي

النظام المحاسبي هو ذلك الأسلوب المنظم، أو مجموعة الإجراءات المنظمة التي يتبعها المحاسب في تسجيل وتبويب عمليات المنشأة المالية، من واقع المستندات المؤيدة لها، في الدفاتر والسجلات المحاسبية لغرض بيان نتيجة نشاط المنشأة من ربح أو خسارة والوقوف على حقيقة مركزها المالي في نهاية فترة مالية معينة.[3]

كما يمكن تعريفه على انه "مجموعة من الوسائل التي تمكن إدارة البنك من تجميع وتشغيل وتقرير البيانات الضرورية عن نتيجة الأعمال التي تمت بتوجيهها وبإشرافها، حيث بواسطتها تعمل على تحقيق الرقابة على الأنشطة".

---

[1]– عبد الإله أحمد محمد الخالدي، **المعوقات التي تواجه المحاسب القانوني الأردني عند تدقيق البيانات المالية في البنوك المالية الإسلامية في الأردن**، رسالة ماجستير، جامعة أل البيت، الأردن، ص 31.

[2] -Jean-Marie GELAIN**, la comptabilité bancaire**, Edition : la Revue Banque, Paris, 1992, p13.

[3]– وليد ناجي الحيالي، **مرجع سبق ذكره**، ص 72.

المطلب الثاني: مقومات النظام المحاسبي البنكي

تتكون مقومات النظام المحاسبي من العناصر التالية:

أولا: **المجموعة المستندية**

المستند هو الوسيلة التي يتم بواسطتها توجيه القيد المحاسبي نحو المجموعة الدفترية الخاصة به، كما يعتبر في الوقت ذاته مستند إثبات قانوني لمعاملات المصرف مع الغير، والمستندات هي أداة جمع البيانات وحصرها، حيث يتم إعداد مستند مستقل لكل عملية من العمليات.

المستندات هي من أهم مدخلات النظام المحاسبي، وبواسطتها يتم تجميع البيانات عن العمليات المصرفية الخاصة بأقسام البنك المختلفة، فهي مصدر القيد الأولي في النظام المحاسبي، وتمثل المستندات حلقة ربط بين مراكز وأقسام التشغيل المختلفة من ناحية ومن ناحية أخرى تمثل أداة انتساب البيانات والأرقام في الواقع إلى الدفاتر والسجلات كخطوة أولى في سبيل تحليل وعرض هذه البيانات على المستويات التنظيمية المختلفة.

إذن المجموعة المستندية هي الأساس في عمل المصارف، وأدلة إثبات حدوث العمليات المالية ومصدر القيد في الدفاتر وأساس التجميع والتبويب المحاسبي وما تحتويه من بيانات تمثل مدخلات النظام المحاسبي، لذا نجد أن المستندات بالبنوك تتميز بدورة خاصة ودقيقة، والتضحية بأحد مراحلها يمثل تضحية بنتائج نظام المعلومات المحاسبية.[1]

ثانيا: المجموعة الدفترية

ويتم التسجيل فيها من واقع المستندات وفقا لنظرية القيد المزدوج، وتختلف المجموعة الدفترية التي يحتفظ بها المصرف التجاري تبعا لطريقة الإثبات المحاسبية التي يتبعها في تسجيل عملياته المالية، وأكثر هذه الطرق شيوعا هما: الطريقة الفرنسية والطريقة الانجليزية.

الطريقة الفرنسية

تسمى بنظام المحاسبة المركزية، وهي المعتمدة في أغلب البنوك، حيث يتم استخدام اليوميات المساعدة ودفاتر الأستاذ المساعد في أقسام البنك المختلفة، ومنها يتم قيد الإجماليات في دفتر اليومية المركزية وثم ترحل إلى دفتر الأستاذ العام، حيث يتم تسجيل العمليات أول بأول على أثر حدوثها في دفتر اليوميات المساعدة، ومن هنا يتم ترحيلها بالتفصيل إلى الحسابات الشخصية في دفتر الأستاذ المساعد، وفي نهاية اليوم تؤخذ مجاميع اليوميات المساعدة ويجري بها قيود إجمالية في دفتر اليومية العامة (اليومية المركزية)، ثم يتم الترحيل منها إلى دفتر الأستاذ العام.

[1] – بن فرج زوينة، **المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق** ، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس–سطيف، 2014/2013، ص ص 119 120.

وبموجب هذه الطريقة فإن اليومية العامة هي الدفتر القانوني المعتمد والواجب تسجيل كافة عمليات المصرف فيه، كما يعتبر دفتر الأستاذ العام المصب الرئيسي لجميع عمليات المصرف، ومنه يتم استخراج ميزان المراجعة وإعداد الحسابات الختامية والميزانية العمومية.[1]

ويمكن أن نعرض هذه الطريقة من خلال الشكل أدناه:

الشكل رقم 01: الطريقة الفرنسية

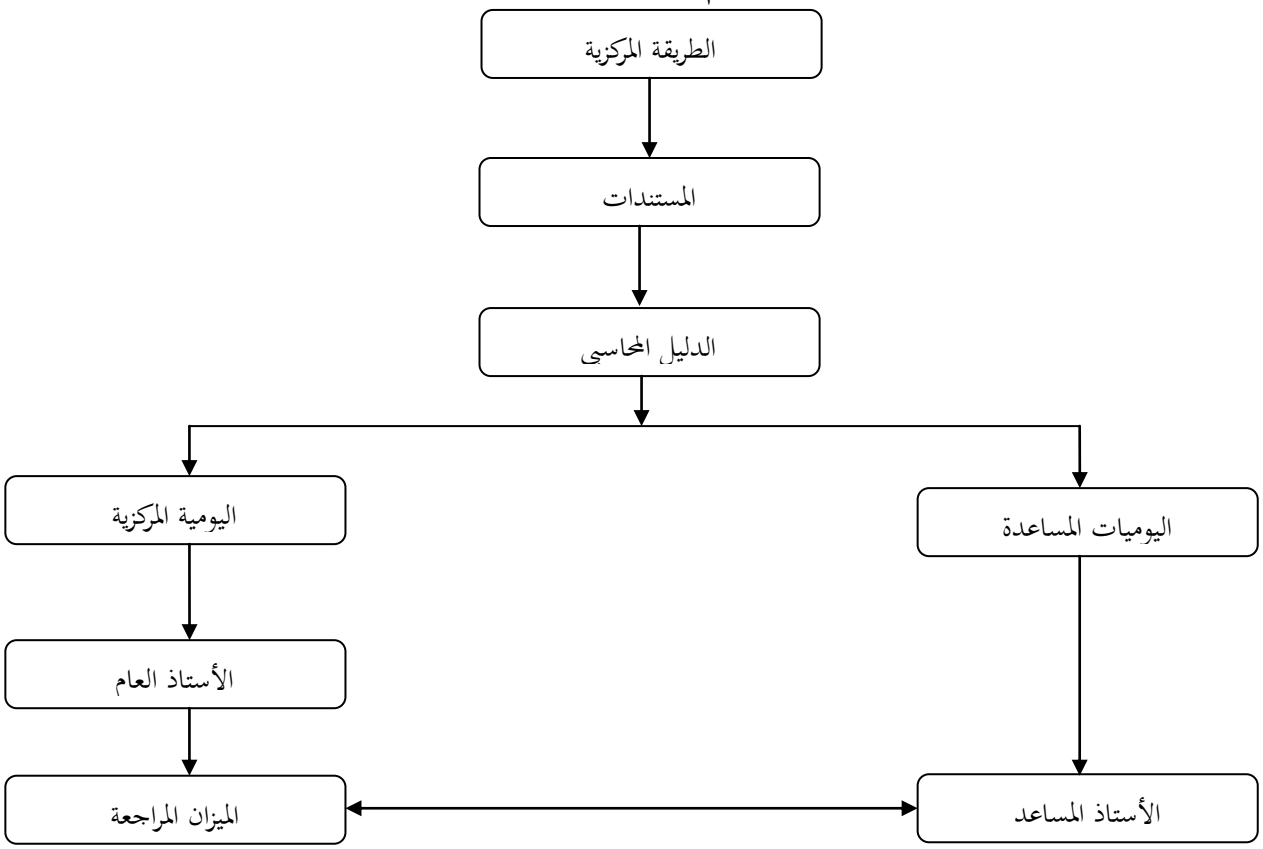

المصدر: بن فرج زوينة، "**المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق**"، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس–سطيف، 2014/2013، ص 121.

الطريقة الانجليزية:

بموجب هذه الطريقة يتم قيد العمليات تفصيلا بمجرد حدوثها في دفاتر القيد الأولي (التي تعادل اليوميات المساعدة في الطريقة الفرنسية)، ومن دفاتر القيد الأولي يتم الترحيل إلى الحسابات الفردية المختصة في دفاتر أستاذ الحسابات الشخصية، وفي نهاية كل فترة معينة تؤخذ مجاميع دفاتر القيد الأولي، ويتم ترحيلها إلى حساباتها المختصة في دفتر الأستاذ العام، أي أنه بموجب هذه الطريقة فإن البنك يستغني عن دفتر اليومية العامة المعتمدة في الطريقة الفرنسية. يمكن توضيح الطريقة الإنجليزية في الشكل التالي[2]:

[1]- بن فرج زوينة، **نفس المرجع السابق**، ص ص 120،121 .
[2] - بن فرج زوينة، **المرجع نفسه**، ص 123.

الشكل رقم 02: الطريقة الانجليزية

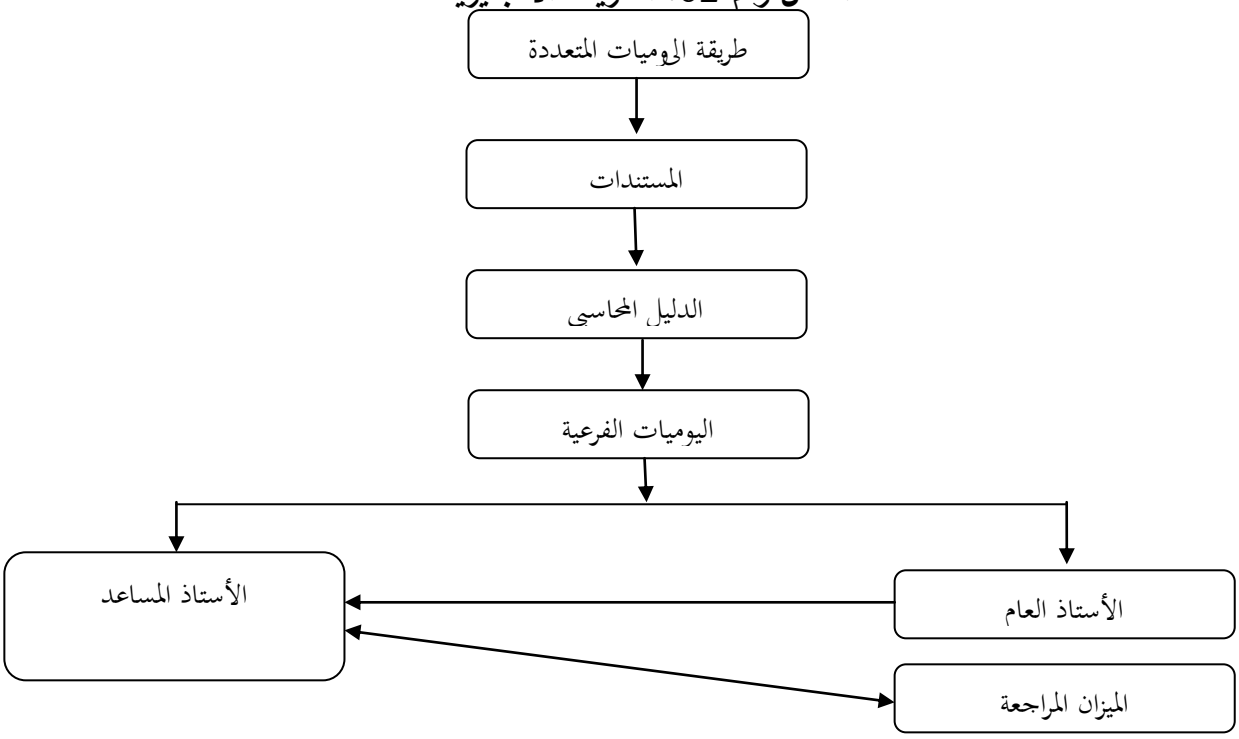

المصدر: بن فرج زوينة، "**المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق**"، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس–سطيف، 2014/2013، ص 123.

ثالثا: الدليل المحاسبي أو دليل الحسابات

عبارة عن قائمة بالحسابات المستخدمة في البنك، وأرقامها ورموزها وفقا لخطة معينة، وترميز أو ترقيم الحسابات يساعد في عملية الترحيل كما يفيد في توفير الوقت والجهد، حيث يصنف بطريقة قابلة للاستخدام بسهولة، والتي عن طريقها تتم متابعة الحسابات والتغيرات التي تطرأ عليها عند الحاجة إليها، ودليل الحسابات يمثل حلقة الربط الأساسية بين كل من المستندات واليومية ودفتر الأستاذ والقوائم المالية.[1]

ويتكون دليل الحسابات في البنوك التجارية من:[2]

الصنف 1:عمليات الخزينة و عمليات ما بين البنوك

تسجل حسابات هذا الصنف النقدية والقيم في الصندوق وعمليات الخزينة وعمليات ما بين البنوك.

الصنف 2: عمليات مع الزبائن

تشتمل حسابات هذا الصنف على مجموع القروض الممنوحة إلى الزبائن وكذلك الودائع المستلمة من قبلهم، وتدرج ضمن هذا الصنف أيضا القروض والإقتراضات المحققة مع العملاء الماليين وشركات الاستثمار وشركات التأمين والتقاعد وكذلك المؤسسات الأخرى المقبولة كمتدخل في سوق التعامل.

[1] – بن فرج زوينة، **نفس المرجع السابق**، ص 125.

[2] – لمياء بوطبة، "**المعالجة المحاسبية للعمليات البنكية وفق النظام المحاسبي المالي** "، تقرير تربص لاستكمال متطلبات شهادة الليسانس الأكاديمي في العلوم التجارية، تخصص فحص ومراقبة ومحاسبة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013/2012، ص ص 10،11.

الصنف3: محفظة الأوراق المالية و حسابات التسوية

إضافة إلى العمليات المتعلقة بمحفظة الأوراق المالية، تسجل حسابات هذا الصنف أيضا الديون المجسدة بأوراق مالية.

تدرج ضمن هذا الصنف أيضا عمليات التحصيل والعمليات مع الغير والاستعمالات الأخرى وكذلك الحسابات الانتقالية وحسابات التسوية المتعلقة بمجموع عمليات البنك التجاري.

الصنف 4: القيم الثابتة

تسجل حسابات هذا الصنف الاستعمالات المخصصة لخدمة نشاط البنك التجاري وذلك بصفة مستمرة.

تدرج ضمن هذا الصنف القروض المشروطة والأصول الثابتة سواء كانت مالية أو مادية بما فيها تلك الممنوحة كقرض إيجار أو إيجار عادي.

الصنف5: أموال خاصة و مماثلة

تشتمل حسابات هذا الصنف على مجموع وسائل التمويل المقدمة أو الموضوعة تحت تصرف البنك التجاري دوما أو باستمرار.

الصنف 6: المصاريف

تسجل حسابات هذا الصنف مجموع المصاريف التي تحملها البنك التجاري خلال السنة المالية، بالإضافة إلى مصاريف الاستغلال المصرفي المتعلقة بالنشاط المصرفي للمحفظة.

الصنف 7: الايرادات

تشتمل حسابات هذا الصنف على مجموع الإيرادات التي حققها البنك التجاري خلال السنة المالية. تتميز إيرادات الاستغلال المصرفي حسب نوع العمليات وحسبما يتعلق الأمر بالفوائد و العمولات.

الصنف8: النتائج

تضم حسابات هذا الصنف الأرصدة الوسيطة للتسيير، الإيراد المصرفي الصافي ونتيجة الاستغلال و النتيجة الاستثنائية ونتيجة السنة المالية.

الصنف 9: خارج الميزانية

تسجل بنود هذا الصنف مجموع التزامات البنك التجاري سواء كانت ممنوحة أو مستلمة، وتتميز الالتزامات المختلفة حسب طبيعة الالتزام والعون المقابل، يدرج في هذا البند أيضا الالتزامات النهائية في عمليات الوساطة.

رابعا: أنظمة الرقابة الداخلية

وتشمل وسائل الرقابة المحاسبية والإدارية، بالإضافة إلى الضبط الداخلي، حيث تعمل جميعا على ضمان الدقة وصحة الأعمال المحاسبية وسلامة الأصول المختلفة، والتأكد من تنفيذ التعليمات الإدارية منها التدقيق الداخلي والتفتيش، وموازين المراجعة الدولية والتأمين على الممتلكات ورقابة الأداء..الخ.[1]

خامسا: القوائم والتقارير المالية الدورية والختامية

يعتبر نظام المعلومات المحاسبي في البنك التجاري هو الوسيلة الوحيدة التي تمكن إدارة البنك أو المتعاملين معه من الخارج على الوقوف على مركزه المادي، ومدى قدرته على الوفاء بالتزاماته ووظائفه، حيث تعتبر القوائم المالية الدورية منها والختامية مخرجات النظام المحاسبي لتتبع في أي منشأة، وهي عبارة عن تقارير مالية الهدف من إعدادها هو توفير معلومات مالية موثوق بها وعادلة عن الموارد الاقتصادية للمنشأة والتزاماتها المترتبة على هذه الموارد اتجاه المالكين وغيرهم، بحيث تتيح الفرصة لتقويم كل من مواطن القوة والضعف في المنشآت بالإضافة إلى توفير معلومات صحيحة لتلك الأطراف عن التغيرات الحادثة في المركز المالي.[2]

سادسا: استخدام الحاسبات الآلية في محاسبة البنوك

إن استخدام الحاسب الآلي سهل كثيرا من مهمة المحاسب، وساعد في معالجة كميات كبيرة من البيانات، بحيث تستخلص نتائجها بسرعة كبيرة بالمقارنة بما يمكن تحقيقه يدويا.[3]

الشكل رقم 03: دورة النظام المحاسبي في البنوك التجارية

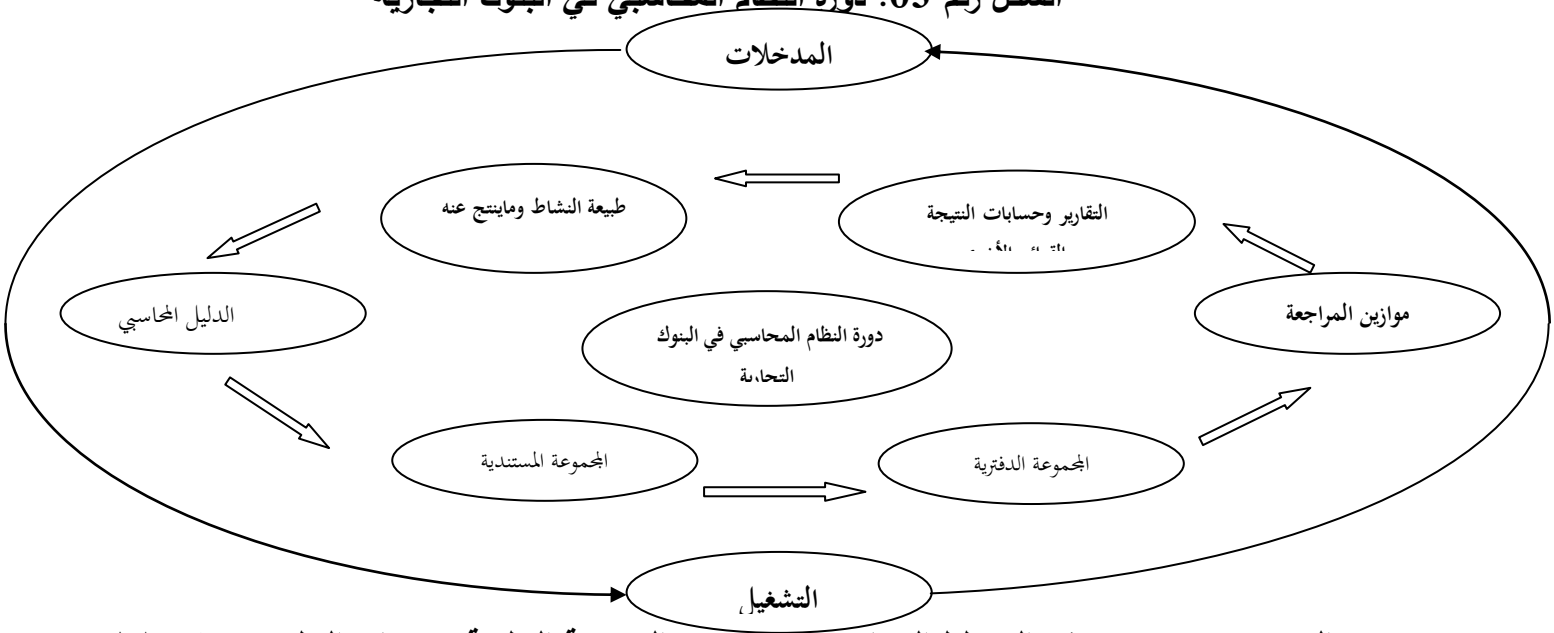

المصدر: بن فرج زوينة، "**المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق**"، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس-سطيف، 2014/2013، ص 129.

[1] – بن فرج زوينة، **مرجع سبق ذكره**، ص 125.

[2] – بن فرج زوينة، **المرجع نفسه**، ص 125.

[3] – بن فرج زوينة، **المرجع نفسه**، ص 127.

المطلب الثالث: خصائص النظام المحاسبي البنكي

يتميز النظام المحاسبي البنكي بما يلي:[1]

- الدقة والوضوح في المصطلحات والتسميات وتقسيم الحسابات وطرق القيد والمعالجة وعرض البيانات بشكل يجعل محاسبة البنك تعكس بأكبر قدر ممكن الصورة الحقيقية للبنك ونتائج أعماله الفعلية،
- تتميز عمليات البنوك بتشابهها وكثرتها وتكرارها لذلك يجب اختيار الطريقة المحاسبية الملائمة للعمليات المالية المختلفة والمتكررة،
- ضرورة تقسيم العمل وبشكل خاص فصل وظيفة المحاسبة عن باقي عمليات البنك وبالذات عمليات الصندوق بشكل خاص،
- تصميم الدورة المستندية المحاسبية بشكل يتحاشى التكرار بين موظف وآخر أو قسم وآخر،
- يتم في البنك تسجيل وإثبات قيم موجودة بالبنك ولكنها غير مملوكة مثل الكمبيالات المودعة برسم التأمين أو التحصيل وكذلك الحال في الأوراق المالية أو في تعهدات العملاء وهذا الحال اقتضى الاستعانة بالقيود النظامية،
- يمتاز عمل البنك بالسرعة والمرونة وبالتالي يجب أن يكون النظام المحاسبي للبنك مرنا وقادرا على إعداد البيانات والكشوفات وتقديمها للجهات الإدارية التي تستخدمها في الوقت المناسب للمساعدة في اتخاذ القرارات السلمية،
- يجب أن يأخذ تصميم النظام المحاسبي بعين الاعتبار التنظيم الإداري للبنك، وتقسيماته الداخلية، وطبيعة العلاقة بين الإدارة المركزية والفروع من جهة، وبين الدوائر والأقسام المختلفة للإدارة وللفروع من جهة أخرى.

[1]- فائق شقير وآخرون، "**محاسبة البنوك**"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، 2000، ص ص 29،30.

المبحث الثالث: القوائم والتقارير المالية في البنوك التجارية

إن الهدف من وراء تسجيل الأحداث المالية في البنوك التجارية هو الإجراءات المحاسبية في التسجيل والتبويب، التقرير عن نتائج العمليات المحاسبية ويتم ذلك في صورة حسابات قوائم مالية تعرض هذه الوظائف التي يقوم بها البنك مع ضرورة التعرف على مجموعة التقارير المالية وما يترتب على تنفيذها، من نتائج وحقوق للبنك وحقوق للغير، وما توفره من معلومات تلبي الاحتياجات المختلفة للمستفيدين الأساسيين للمعلومات المحاسبية، و هذه الوثائق تكون مصممة ومفصلة في قانون البنوك والنماذج المختلفة والخاصة بكل من التقارير المالية، لأجل تحسين وسهولة قراءة البيانات والحصول على المعلومات المحاسبية النوعية، وتنقسم القوائم والتقارير المالية في البنوك التجارية إلى عدة مجموعات سوف نركز في هذه المجموعات على الميزانية الشاملة، خارج الميزانية، وجدول النتائج أو قائمة الدخل لأهميته الكبيرة بالنسبة لإدارة البنك والأطراف الخارجية الأخرى.

المطلب الأول: بنية الميزانية العمومية في البنك التجاري

إن ميزانية بنك تجاري تعبر عن الوضعيات المحاسبية الدورية، ضمن خصائص رئيسية، فهي تعبر عن الحالة الاقتصادية والإحصائية، فضلا عن تقديم الحالة الشاملة لأملاك البنك التجاري، وكأداة لتأطير القروض ومراقبة الكتلة النقدية في الاقتصاد، كما تعد وترسل إلى مستوى لجنة مراقبة البنوك، من أجل كذلك تحليل المخاطر، وبشكل عام تظهر جانب الأصول الذي يسجل فيها موجودات وذمم البنك التجاري، وجانب الخصوم الذي يسجل فيها كل الديون أو والإقتراضات وحقوق الملكية خلال فترة معينة.

يجب عند إعداد الميزانية الالتزام بالموضوعية حتى يستطيع مستخدمي القوائم المالية من الاستفادة العلمية والعملية والخروج برأي عن البنك ووضعه المالي، ويحكم إعداد شكل الميزانية المصدرة في البنك التجاري مجموعة من المحددات أهمها طبيعة العمليات التي يقوم بها البنك، والتعليمات التي تصدرها الجهة الوصية[1].

والجدول الموالي يمثل نموذج الميزانية العمومية للبنك التجاري:

[1]- توفيق زرمان، **"فعالية استعمال المحاسبة البنكية في التدقيق والرقابة"** ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة منتوري، قسنطينة، ص 40.

الجدول 01: الميزانية العامة للبنك التجاري

الأصول	الخصوم
الصنف1: عمليات الخزينة وعمليات ما بين البنوك	
10- الصندوق	11- بنوك مركزية-مراكز الصكوك البريدية
11- بنوك مركزية-مراكز الصكوك البريدية	12- حسابات عادية
12- حسابات عادية، مؤسسات القروض	132- الاقتراض، حسابات إقراض
131- القروض، حسابات إئتمان	143- قيم مسلمة على سبيل الأمانة
141- قيم مستلمة على سبيل الأمانة	199- مخصصات لمستحقات مشكوك في تحصيلها
19- مستحقات مشكوك في تحصيلها	
الصنف2: العمليات مع العملاء	
20- قروض للزبائن	232- إقتراضات من العملاء الماليين
231- قروض للعملاء الماليين	251-حسابات جارية للعملاء المقترضين
251- حسابات تمويل عملاء عاديين	254- حسابات التوفير بنظام خاص
261- قيم غير محملة	255- حسابات العملاء على المدى
29- مستحقات مشكوك في تحصيلها	256- سندات نقدية وسندات الادخار
	262- مبالغ أخرى مستحقة
	299- مخصصات لمستحقات مشكوك في تحصيلها
الصنف3: العمليات على الأوراق المالية	
301- ضمانات مستلمة على سبيل الأمانة	301- أوراق مالية ممنوحة لدى الغير
302- تداول أوراق مالية	3039- حسابات مستحقة بعد القبض
303- سندات توظيف	33- ديون ممثلة بأوراق مالية
304- سندات الاستثمار	34- حسابات التسوية
34- حسابات التسوية	35- المركز الرئيسي و الفروع
35- المركز الرئيسي و الفروع	36- دائنون آخرون
36- مدينون آخرون	38- حسابات تسوية
38- حسابات تسوية	
الصنف4: حسابات الأصول الثابتة	

40- قروض المساهمين 41- أوراق مالية للمساهمة 42- مخصصات الفروع الأجنبية 44- الأصول التشغيلية 46- عمليات الإيجار 49- مستحقات مشكوك في تحصيلها	**419**- مخصصات الاهتلاك على الأوراق المالية **48**- اهتلاك الأصول الثابتة 468- اهتلاك الإيجار 499- مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها
	الصنف5: أموال خاصة ومماثلة 51- مخصصات للمخاطر والتكاليف 52- إحتياطات قانونية 54- ديون ثانوية 55- أموال للأخطار المصرفية العامة 56- احتياطات 57- رأس المال 58 نتيجة مرحلة 59- النتيجة

Source : Jean-Marie gelain," La comptabilité bancaire, Edition : la revue Banque", Paris, 1992, P17

المطلب الثاني: بنية خارج الميزانية وجدول حسابات النتائج في البنك التجاري

تعتبر خارج الميزانية الوثيقة الثانية ذات الأهمية البالغة بعد إعداد الميزانية في البنك التجاري، لما تشتمل عليه من التزامات ذات العلاقة بالميزانية، والوثيقة الثالثة والمطلوبة هي جدول حسابات النتائج من أجل إظهار كل حسابات التسيير وأهم شيء هو إبراز نتيجة الدورة من ربح أو خسارة، لهذا سنتعرف على مكونات خارج الميزانية، لنصل إلى مكونات جدول حسابات النتائج في البنك التجاري.

أولا: بنية خارج الميزانية في البنك التجاري

تعبر خارج الخزينة عن مجموعة الحسابات الملحقة للميزانية العامة والتي تسجل فيها التزامات المستقبل، تجمع عناصر في الخصوم في شكل التزامات والتي لا تمنح مكان لحركة الأموال، كذلك عناصر في الأصول في صورة التزامات، ومن بين هذه الالتزامات خطابات الضمان الموجهة للعملاء الصناعيين والتجاريين، والأجزاء غير المستعملة لقروض التمويل[1]، والجدول أدناه يبين حسابات خارج الميزانية:

[1]- توفيق زرمان، **مرجع سبق ذكره**، ص 66.

الجدول02: خارج الميزانية للبنك التجاري

المدين	الدائن
901- التزامات التمويل الممنوحة للمؤسسات	902- التزامات التمويل المستلمة
903- التزامات التمويل الممنوحة للعملاء	912- التزامات ضمان المستلمة
911- التزامات ضمان للمؤسسات	914- ضمانات العملاء المستلمة
913- ضمانات لأمر العملاء	922- الأوراق المالية المستلمة
921- الأوراق المالية الممنوحة	93- عمليات بالعملة الصعبة
93- عمليات بالعملة الصعبة	94- التزامات مالية آجلة
94- التزامات مالية آجلة	952- التزامات أخرى مستلمة
951- التزامات أخرى ممنوحة	
99- التزامات المشكوك في تحصيلها	

Source : Jean-Marie gelain," La comptabilité bancaire, Edition : la revue Banque", Paris, 1992, P18

ثانيا: جدول حسابات النتائج في البنك التجاري

إن جدول حسابات النتائج الخاص بالبنوك قد طرأت عليه تغيرات بالمقارنة عما هو في المؤسسة الاقتصادية فهو يقوم بتسجيل التدفقات النقدية السنوية من الإيرادات والتكاليف في قائمة وإظهار الأرصدة الخاصة بعملية التسيير.[1] والجدول أدناه يبين الحسابات التي تدخل ضمن جدول حسابات النتائج.

الجدول 03: جدول حسابات النتائج في البنك التجاري

المدين	الدائن
الصنف 6: حسابات المصاريف	**الصنف 7: حسابات الإيراد**
60- مصاريف التشغيل المصرفي	70- إيرادات الاستغلال المصرفي
61- مصاريف العمال	
62- الرسوم والضرائب	
63- خدمات خارجية	74- إيرادات التشغيل المتنوعة
64- مصاريف التشغيل المتنوعة	
65- صندوق الهبات لمواجهة المخاطر المصرفية العامة	75- استئناف المخاطر المصرفية العامة
66- مخصصات الاهتلاك	
67- مخصصات التخفيض	
68- مصاريف استثنائية	78- إيرادات استثنائية
69- الضريبة على الأرباح	

Source : Jean-Marie gelain," La comptabilité bancaire, Edition : la revue Banque", Paris, 1992, P18

[1]- توفيق زرمان، **مرجع سبق ذكره**، ص 72.

المطلب الثالث: مصادر تمويل البنك

هناك نوعين من مصادر التمويل وهي:

أولا: المصادر الداخلية للأموال

وتتمثل هذه المصادر في حقوق الملكية متمثلة في:[1]

رأس المال: يمثل قيمة الأسهم التي دفعها الأفراد مساهمة منهم في رأس مال البنك.
الاحتياطيات القانونية: هي نسبة من الأرباح السنوية تكون بشكل إلزامي بنص قانوني من قبل البنك المركزي يحدد بموجبه معدل الاحتياط النقدي وحده الأقصى.
الاحتياطيات الاختيارية: وهي المبالغ المستقطعة من الأرباح وفقاً لنظامها الأساسي بغية تدعيم مركزها المالي.
ثانيا: مصادر التمويل الخارجية

هي الموارد التي يكون مصدرها من خارج البنك التجاري وتشمل أساسا:

الودائع: هي من أهم الموارد، حيث تشكل في الظروف العادية نسبة هامة من إجمالي موارد البنك، وهي على عدة أنواع، وكل نوع ينفرد بخصائص معينة تميزه عن الأنواع الأخرى.[2] تتمثل في: [3]
***ودائع تحت الطلب: أو** الودائع الجارية واجبة الدفع عند الطلب متى طلبت، أخذت ولا تدفع عليها فوائد، لهذا فهذا النوع شديد السيولة.

***ودائع لأجل:** يعتبر أكثر الودائع تكلفة للبنك، إلا أنه يعتبر أفضلها جميعا من حيث السيولة والأمان، فالسحوبات عليه لا تكون مفاجئة ولا يجوز السحب منها إلا بعد انتهاء المدة المتفق عليها مع البنك، ويتقاضى أصحاب هذا النوع من الودائع فوائد تختلف حسب المدة.

***الودائع بإخطار:** لا يجوز السحب لهذا النوع من الودائع إلا بعد إخطار المصرف بفترة عن السحب، ويتقاضى هنا العميل فائدة عليها.

***ودائع التوفير** :هي عبارة عن ودائع توفير لصغار المدخرين، أهميتها متواضعة بالمقارنة مع بقية الأنواع الأخرى من الودائع بالرغم من انه يستحق عند الطلب، إلا أن الطبيعة الادخارية لهذه الحسابات تستبعد بصفة عامة احتمال الميل إلى سحبه بصورة متكررة أو مطردة؛ وهناك تصنيف آخر لودائع المتعاملين من حيث العملات (بالدينار وبالعملات الأجنبية)أو من حيث الجهات المودعة(أفراد، مؤسسات القطاع الخاص، مؤسسات القطاع العام.).

---

[1]– بوعتروس عبد الحق، "**الوجيز في البنوك التجارية عمليات، تقنيات وتطبيقات**"، جامعة منتوري، قسنطينة، ص7.

[2]– بوعتروس عبد الحق، **المرجع نفسه**، ص 8.

[3]– بن فرج زوينة، **مرجع سبق ذكره**، ص 110.

الاقتراض :وهي مصادر أخرى لموارد البنوك التجارية، كما قد تلجأ البنوك إلى الاقتراض من بعضها البعض أو من البنك المركزي عندما تقصر مواردها الذاتية المتاحة، ويعتبر البنك المركزي مصدرا أساسيا من مصادر التمويل عن طريق تقديم قروض للبنوك التجارية، وبضمان أصولها أو بإعادة خصم ما لديها من الأوراق التجارية، وتعتبر من الوظائف الأساسية للبنك المركزي، وتوفر القدرات اللازمة للمصاريف من الأموال السائلة، للوفاء بالتزاماتها تجاه المودعين في الأوقات اللازمة، وذلك للحفاظ على النظام المصرفي وحمايته من الانهيار، كما أن التشريعات تلزم البنوك التجارية بإيداع نسبة معينة من جملة الموارد لدى البنك في صورة احتياطي نقدي بهدف تأمين الاستقرار في المعاملات المالية للبنك، وتعتبر هذه النسبة كضمان رئيسي للبنك المركزي. كذلك توفر العلاقات بين البنوك التجارية وبعضها البعض قدرا من التمويل عن طريق الاقتراض من البنوك الأخرى العاملة معه في الحقل المصرفي عند الحاجة للأموال في أوقات معينة.[1]

[1]- بن فرج زوينة، **مرجع سبق ذكره**، ص 111.

خلاصــة الفصل الأول

من خلال ما تم تناوله في الفصل يبين أن المحاسبة البنكية هي الركيزة الأساسية في البنوك التجارية في اكتشاف الأخطاء والتجاوزات إن ارتكبت، وتساعد مستخدمي القوائم المالية من اتخاذ القرارات المالية والاستثمارية الملائمة.

أما النظام المحاسبي البنكي إذا كان مصمم بطريقة جيدة ومنظمة يؤدي إلى تحقيق نجاعة في التسيير البنكي لمختلف العمليات والأنشطة التي يمارسها البنك، وتظهر نجاعته في التقارير والقوائم المالية التي تعكس مدى تمكن البنك في التسيير الأمثل لموارده.

الفصل الثاني: التدقيق والرقابة في البنوك التجارية

تمهيد

المبحث الأول: مدخل في التدقيق والرقابة في البنوك التجارية

المطلب الأول: مفهوم التدقيق والرقابة الداخلية

المطلب الثاني: فروض التدقيق والرقابة الداخلية

المطلب الثالث: أنواع التدقيق من حيث الطبيعة والجهة المشرفة عليه

المبحث الثاني: معوقات الأداء المصرفي والقوانين الرقابية

المطلب الأول: الأخطاء والغش والمخالفات المصرفية

المطلب الثاني: رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية

المطلب الثالث: مضمون النظام 08/11 المتعلق بالمراقبة الداخلية للبنوك التجارية

خلاصة الفصل الثاني

تمهيد

أدى التوسع الكبير في الأنشطة الاقتصادية وانتشارها جغرافيا إلى حاجة الإدارة العليا إلى تفويض صلاحياتها ومسؤولياتها إلى المستويات المختلفة داخل البنك، مما أدى إلى الحاجة إلى توفير التدقيق والرقابة الكافية للتأكد من قيام المستويات الإدارية المختلفة بواجباتها وفقا للتعليمات الموضوعة. ولهذا ظهرت الحاجة إلى وجود نظام للتدقيق والرقابة الداخلية يهدف إلى مساعدة الإدارة للقيام بوظائفها بكفاءة وفعالية.

وعليه سنتطرق في الفصل الثاني إلى التدقيق والرقابة في البنوك التجارية وقسمناه على النحو التالي:

المبحث الأول: مدخل في التدقيق والرقابة في البنوك التجارية

المبحث الثاني: معوقات الأداء المصرفي والقوانين الرقابية

المبحث الثالث: الرقابة على المخاطر المصرفية في البنوك

المبحث الأول: مدخل في التدقيق والرقابة في البنوك التجارية

إن مسئولي المؤسسة ينشغلون دوما في التحكم أكثر في العمليات التي هم بصدد إدارتها وتسييرها. وعليه، وُضعت أنظمة التدقيق والرقابة الداخلية لاستبيان واكتشاف، في الوقت المناسب، كل الأخطاء والانحرافات، مقارنة بالأهداف المسطرة للمؤسسة، والتخفيض بذلك من المخاطر.

المطلب الأول: مفهوم التدقيق والرقابة الداخلية

ككل الأنظمة فإن نظام المراقبة الداخلية يحتاج إلى تقييم وضمان السير الحسن للإجراءات ومتابعة العمليات والتدقيق فيها. ويقتضي ذلك، وجود مصلحة، خاصة و مستقلة، تدعى بالمراجعة والتدقيق، تتكفل بالتقييم وإعادة النظر والفحص والتحقيق في كل أنظمة التسيير والمعلومات داخل المؤسسة.

أولا: مفهوم التدقيق

عرف المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين التدقيق على أنه: " طريقة منظمة للحصول بموضوعية على أدلة وقرائن الإثبات بخصوص ما هو مثبت بالدفاتر والسجلات حول الأحداث الاقتصادية للمشروع، وتقييمها للتأكد من درجة التماثل بين ما هو مثبت وهذه الأحداث وفق مقاييس معينة، ونقل النتائج إلى الأطراف المعنية".

وقد عرف التدقيق من قبل قانون الشركات في المملكة المتحدة (1985)، بأنه فحص القوائم والبيانات من قبل شخص مستقل ومحايد لأجل تقديم التقرير إلى الجهة التي عينته.[1]

عرفت الجمعية المحاسبية الأمريكية التدقيق على أنها: "عملية منتظمة للحصول على القرائن المرتبطة بالعناصر الدالة على الأحداث الاقتصادية وتقييمها بطريقة موضوعية لغرض التأكيد من درجة مسايرة هذه العناصر للمعايير الموضوعية، ثم توصيل نتائج ذلك إلى الأطراف المعنية"[2]

التدقيق وبصورة رئيسية فحص المعلومات أو البيانات المالية من قبل شخص مستقل ومحايد لأي مؤسسة بغض النظر عن هدفها وحجمها وشكلها القانوني.[3]

ثانيا: مفهوم الرقابة الداخلية

الرقابة هي وظيفة إدارية، وهي عملية مستمرة متجددة، يتم بمقتضاها التحقق من أن الأداء يتم على النحو الذي حددته الأهداف والمعايير الموضوعة، وذلك بقياس درجة نجاح الأداء الفعلي في تحقيق الأهداف والمعايير بغرض التقويم والتصحيح.[4]

---

[1]– محمد جمعة عبد الله أسعد القاسم، "**تدقيق كفاءة إدارة المؤسسات المصرفية العاملة في الأردن**" ، رسالة ماجستير في العلوم الإدارية، تخصص المحاسبة، كلية الدراسات العليا في الجامعة الأردنية، الأردن، 1991–1992، ص 14.

[2]– محمد التهامي طواهر ، مسعود صديقي، "**المراجعة وتدقيق الحسابات: الإطار النظري والممارسة التطبيقية**" ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2005، ص 9.

[3] – هادي التميمي، "**مدخل إلى التدقيق: من الناحية النظرية والعلمية**" ، دار وائل، عمان، 2006، ص 20.

[4]– عبد النبي محمد أحمد، "**الرقابة المصرفية**"، زمزم ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى، 2010، ص 35.

حسب المعهد الكندي للمحاسبين المعتمدين، فنظام الرقابة الداخلية هو: "الخطة التنظيمية وكل الطرق والمقاييس المعتمدة داخل المؤسسة من أجل ح ماية الأصول، ضمان دقة وصدق البيانات المحاسبية وتشجيع فعالية الاستغلال، والإبقاء على المحافظة على السير وفقا للسياسات المرسومة".[1]

عرف المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين الرقابة الداخلية على أنها: "تشمل الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق والمقاييس المتبعة في المشروع بهدف حماية أصوله وضبط ومراجعة البيانات المحاسبية والتأكد من دقتها ومدى الاعتماد عليها وزيادة الكفاية الإنتاجية وتشجيع العاملين على التمسك بالسياسات الإدارية الموضوعة".[2]

المطلب الثاني: فروض التدقيق والرقابة الداخلية

تتمثل فروض التدقيق والرقابة فيما يلي:[3]

1. قابلية البيانات للفحص

تتمحور عملية التدقيق على فحص البيانات والمستندات المحاسبية بغية الحكم على المعلومات المحاسبية الناتجة عن النظام المولد لها، يبرز هذا الفرض من المعايير المستخدمة لتقييم البيانات المحاسبية من جهة ومصداقية المعلومات المقدمة من جهة أخرى، هذه المعايير تتمثل في مدى: ملائمة المعلومات، قابلية الفحص، عدم التحيز في التسجيل وقابلية القياس الكمي.

2. خلو القوائم المالية وأية معلومات تقدم من أية أخطاء

يشير هذا الفرض إلى مسؤولية المدقق عن اكتشاف الأخطاء الواضحة عن طريق بذل العناية المهنية اللازمة، وعدم مسؤوليته عن اكتشاف الأخطاء والتلاعبات التي تم التواطؤ فيها خاصة عند تقيده بمعايير التدقيق المتعارف عليها.

3. وجود نظام سليم للرقابة الداخلية

إن وجود نظام سليم وقوي للرقابة الداخلية داخل البنك يمكن من التقليل من حدوث الأخطاء، وإن لم نقل حذفها نهائيا، ويشمل نظام الرقابة الداخلية مستويات المسؤولية والتنظيم الهيكلي، تطبيق القواعد التنظيمية، والالتزام بالقواعد المحاسبية المعمول بها في القطاع المصرفي.

4. التطبيق المناسب للمبادئ المحاسبية

يقوم هذا الفرض على أن المعلومات المحاسبية قد تم إعدادها وفقا للمبادئ المحاسبية المتفق عليها، إذ يعتبر الالتزام بها مؤشرا حقيقيا للحكم على مصداقية القوائم المالية الختامية، وعن مدى تمثيل نتيجة نشاط البنك إلى المركز المالي والحقيقي لها.

---

[1] – محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، **مرجع سبق ذكره**، ص 84.

[2] – محمد جمعة عبد الله أسعد القاسم، **مرجع سبق ذكره**، ص 15.

[3] – محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، **نفس المرجع السابق**، ص ص 13،14.

المطلب الثالث: أنواع التدقيق من حيث الطبيعة والجهة المشرفة عليه

توجد عدة أنواع للتدقيق تختلف باختلاف الغاية والمنظور التي ينظر إليها من خلاله ولكن مستويات الأداء التي تحكمها واحدة ويمكن تصنيفها إلى ما يلي:

- ❖ من زاوية الإلزام القانوني،
- ❖ من زاوية مجال أو نطاق التدقيق،
- ❖ من زاوية توقيت التدقيق،
- ❖ من زاوية مدى الفحص أو حجم الاختبارات،
- ❖ من زاوية الجهة التي تقوم بالتدقيق.

وفي هذا المطلب سنتطرق إلى زاوبتين من حيث الطبيعة والجهة المشرفة عليه:

أولا: من حيث طبيعة التدقيق

ينقسم إلى: [1]

1. **التدقيق المالي**

يقصد بالتدقيق المالي فحص أنظمة الرقابة الداخلية، البيانات، المستندات، الحسابات والدفاتر الخاصة بالبنك، فحصا إنتقاديا منتظما، بقصد الخروج برأي عن مدى تعبير القوائم المالية عن الوضع المالي، في نهاية فترة زمنية معلومة، ومدى تصويرها لنتائج أعمال البنك التجاري من ربح أو خسارة عن تلك الفترة، وهو أكثر أنواع التدقيق شيوعا في الاستعمال، ويبدو أنه يشمل الفحص، التحقيق والتقرير بمعنى فحص البيانات المحتواة في الدفاتر والسجلات، والتحقق من صحتها، ورفع التقرير متضمن للرأي إلى الجهات ذات العلاقة.

2. **التدقيق المستندي**
3. يتركز في تدقيق النواحي الشكلية، الموضوعية والقانونية، للمستندات المؤيدة للعمليات التجارية، بما في ذلك تدقيق البيانات الحسابية المحتواة في تلك المستندات، من حيث العمليات الحسابية الأربع (الجمع، الطرح، الضرب، القسمة).

4. **التدقيق الفني**

يتركز في البحث حول قيام البنك أو عدم قيامه بتطبيق المبادئ المحاسبية، المتعارف عليها، ويكون أغلب التركيز في احتساب الإهتلاك، واقتطاع الاحتياطيات، ومدى اقتناع المدقق بصدق تصوير القوائم المالية للمركز المالي ونتائج أعماله.

[1]– توفيق زرمان، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 88،89.

ثانيا: من حيث الجهة المشرفة على التدقيق

1. التدقيق الداخلي

لقد نشأ هذا النوع من التدقيق نتيجة الإحتياجات المتزايدة للجهة المسيرة للبنك، من أجل فحص البيانات والسجلات المحاسبية، بغية الوصول إلى معلومات تعكس الوضعية الحقيقية لأداء البنك، ويتخذ على أساسها القرارات، ويقوم بهذا النوع من التدقيق أطراف داخل البنك من أجل الوقوف على مدى دقة أنظمة الرقابة الداخلية، قياس درجة الكفاءة، التي يتم بها تنفيذ الوظائف، تقييم نظام المعلومات المحاسبية، المولد الأساسي للمعلومات المحاسبية بشكل دوري، فحص كافة السجلات والبيانات والمستندات المحاسبية وحماية أصول البنك وأموال المودعين.

2. التدقيق الخارجي

في هذه الحالة يتم التدقيق باللجوء إلى طرف خارج البنك بغية فحص البيانات والسجلات المحاسبية، والوقوف على تقييم نظام الرقابة الداخلية، من أجل إبداء الرأي حول صحة وصدق المعلومات المحاسبية، الناتجة عن نظام المعلومات المحاسبية، وذلك لإعطائها المصداقية حتى تنال القبول والرضى لدى مستخدمي هذه المعلومات، من الأطراف الخارجية خاصة (المساهمين، المقترضين، المودعين، الجهة الوصية...)، بغية الوقوف على ما سبق يتيح التدقيق الخارجي من التأكد وأن كل العمليات تم تسجيلها بشكل كامل، بصفة حقيقية، صحيحة التقييم، ومسجلة في وقت وقوعها.[1]

[1]– محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، **مرجع سبق ذكره**، ص 30.

المبحث الثاني: معوقات الأداء المصرفي والقوانين الرقابية

سنتطرق في هذا المبحث إلى الأخطاء، الغش والمخالفات المصرفية ، بالإضافة إلى النظام 08/11 المتعلق بالرقابة الداخلية بالبنوك والمؤسسات المالية.

المطلب الأول: الأخطاء والغش والمخالفات المصرفية

إن احتمال وجود أخطاء بالمستندات والسجلات المحاسبية أمر بديهي، يرجع السبب فيه إلى المراحل المتعددة التي تمر بها البيانات بدء من التسجيل وانتهاء بالقوائم المالية النهائية، وإلى تنقل هذه البيانات بين أيد كثيرة تقوم بالتسجيل، الترحيل والترصيد، إعداد ميزان مراجعة، إجراء التسويات الجردية وعرض نتائج العمليات المتعددة في الحسابات والقوائم المالية الختامية.

ومن هنا كان عمل المدقق في البداية هو اكتشاف ما بالدفاتر من أخطاء والعمل على منع حدوثها أو تقليلها مستقبلا، ومع أن هذا الهدف أصبح ثانويا بمفهوم التدقيق الحديث الهادف إلى الخروج برأي حول صدق تصوير القوائم المالية لنتائج أعمال البنك ومركزه المالي، إلا أن الإحاطة بأسباب ارتكاب الأخطاء ومجالاتها هي بمكان بحيث تساعد على اكتشاف تلك الأخطاء ومن ثم تسويتها.

وتعود أسباب ارتكاب الأخطاء إلى:

- ❖ الجهل بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها،
- ❖ السهو، عدم العناية والإهمال من طرف مسيري قسم المحاسبة،
- ❖ الرغبة في اختلاس بعض موجودات البنك،
- ❖ محاولة تغطية عجز الخزينة أو اختلاس سابق،
- ❖ محاولة التهرب الضريبي.

أولا: أنواع الأخطاء المصرفية

تنقسم إلى عدة أنواع كالآتي: [1]

1. أخطاء حذف أو سهو

تنتج هذه الأخطاء عن عدم إثبات عملية بأكملها أو أحد طرفيها بدفاتر القيد الأولية، أو عدم ترحيل طرفي العملية أو إحداهما إلى حساباتها الخاصة بدفتر الأستاذ، والسهو أو الحذف الكامل للقيد لا يؤثر على توازن ميزان المراجعة مما يجعل اكتشافه صعبا، ولكن هذا لا يعني استحالة اكتشاف خطأ حذف كلي، فالمراجعة المستندية وأسلوب المقارنات عبر السنوات السابقة وأسلوب المصادقات قد تكشفه لنا، أما السهو أو الحذف الجزئي فمن الطبيعي أن يكون اكتشافه سهلا لما يترتب عليه من عدم توازن ميزان المراجعة، وأن مراجعة عملية الترحيل كفيلة باكتشاف مثل هذا الخطأ.

[1]– محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، **مرجع سبق ذكره**، ص 141-143.

2. أخطاء إرتكابية

تنتج مثل هذه الأخطاء عن الخطأ في العمليات الحسابية أو ترحيل الأرقام أو ترصيد الحسابات وما شابه، وقد يكون الخطأ الإرتكابي كليا، أي أن الخطأ الحسابي متساو في طرفي العملية، وهنا لا يتأثر ميزان المراجعة من حيث التوازن.

وكذلك قد يكون الخطأ الإرتكابي جزئيا أي في أحد طرفي العملية فقط، ويؤثر هذا قطعا على توازن ميزان المراجعة، ويمكن اكتشافه بالمراجعة الحسابية.

3. أخطاء فنية

تعتبر هذه الأخطاء من بين الأحداث التي تؤثر على وضعية المؤسسة الحقيقية وعلى ربحيتها ومركزها المالي، إلا أنها لا تؤثر أو تمس بالتوازن على مستوى ميزان المراجعة، إذ يرجع جلها إلى الخطأ في تطبيق المبادئ المحاسبية أو عدم الالتزام بالسياسات الإدارية المرسومة.

4. أخطاء معوضة

يقصد بها تلك الأخطاء التي تتكافأ مع بعضها البعض، أي الخطأ في بعضها يمحو أثر خطأ البعض الآخر أو يعوضه، وبالتالي فهي لا تؤثر على ميزان المراجعة، يمكن اكتشافه باستعمال المراجعة المستندية والمصادقات.

فإذا ما سجل المحاسب عملية معينة كمنح قرض بقيمة 500000 دج وهي في الأصل 5000000 دج فإن مثل هذا الخطأ لا يكون له تأثير على توازن ميزان المراجعة، ولكنه يؤدي بالتأكيد إلى تخفيض الفوائد المحسوبة، وكذا التأثير على نقدية البنك أي الصندوق في نهاية الفترة، لكن مثل هذه الأخطاء سرعان ما يتم اكتشافها لعودة المقترض من أجل تسديد ديونه مرفقا بالوثائق الثبوتية، لتتم عملية التسوية.

ثانيا: الغش

عرف "شركس" الغش على أنه كافة التصرفات التي تقوم على أساس التدليس وخيانة الأمانة، بمعنى التصرفات التي تقع عن قصد وعمد لتحقيق منفعة غير مشروعة على حساب الغير. كما يمكن التطرق إلى الغش من المنظور المحاسبي على انه التلاعب في البيانات المحاسبية التي تتضمنها المستندات والسجلات أو المعلومات التي تحتويها القوائم المالية بهدف تحقيق غرض معين غير مشروع.

وهناك عدة أنواع للغش نذكر منها: التلاعب في الدفاتر والسجلات، التلاعب في الحسابات قصد تضخيم نتيجة الدورة و التلاعب في الحسابات قصد تخفيض نتيجة الدورة.[1]

ثالثا: المخالفات المصرفية

تتلخص أهم المخالفات المصرفية في النقاط التالية:[2]

- منح الائتمان بمبالغ كبيرة لعملاء بدون موافقة الجهة الوصية،

[1]– محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، **مرجع سبق ذكره**، ص 144-147.

[2]– توفيق زرمان، **مرجع سبق ذكره**، ص 101.

- ❖ منح الإدارة العليا قروض سكنية بمبالغ طائلة وبفائدة متدنية، دون الحصول على ترخيص من الجهة الوصية،
- ❖ تجاوز سقوف الائتمان المحددة وعدم التقيد بالنسبة المقررة من الجهة الوصية،
- ❖ إبرام اتفاقيات، رتبت التزامات على البنك مع أشخاص وشركات معروفين بسوء سمعتهم المالية وهم على وشك الإفلاس،
- ❖ اصطناع الودائع الوهمية بقصد التغطية على اختلاسات قد حدثت،
- ❖ منح كفالات بمبالغ كبيرة للعملاء بدون موافقة الجهة الوصية،
- ❖ إصدار كفالات بمبالغ كبيرة بالعملات الأجنبية دون أي توثيق لها بالقيود والسجلات ودون معرفة موظفي القسم المعني باستثناء الإدارة العليا والمتعاملين معها في هذا المجال،
- ❖ المضاربة بالعملات الصعبة مقابل الدينار ولحساب الإدارة العليا والمتعاملين معها،
- ❖ فتح اعتمادات مستندية وبدون وجود بضاعة مستوردة أو عمليات تجارية حقيقية،
- ❖ الدخول في المعاملات غير المرخص بها للبنوك التجارية كالمضاربة على الأسهم والعقارات،
- ❖ إثبات قيود غير صحيحة في السجلات والدفاتر غير مؤيدة بالأوراق والمستندات الثبوتية الصحيحة،
- ❖ إنشاء قيود وهمية واستعمال حسابات وهمية لا وجود لها أو إتلاف بعض الأوراق والسجلات وإجراء عكس بعض القيود للتضليل،
- ❖ تنفيذ بعض العمليات المصرفية الخارجية بأساليب معقدة ومتشابكة بحيث يصعب متابعتها من قبل المفتشين ومراقبي الحسابات.

رابعا: العوامل المساعدة على انتشار ظاهرة المخالفات المصرفية

لعل ما ساعد على انتشار ظاهرة المخالفات المصرفية وتفشيها يعود إلى إهمال تطبيق القواعد والأعراف المصرفية المتعارف عليها عند اتخاذ القرارات الإئتمانية، وفي متابعة صرفها وتحصيلها، وعدم توازن الضمانات المقدمة مع التسهيلات الممنوحة، كذلك ضعف الأنظمة الإدارية والرقابية والمحاسبية وأنظمة الرقابة الداخلية، والضبط الداخلي، وأيضا تخلف وجمود التشريعات المصرفية ووجود ثغرات كثيرة فيها، وعدم تكاملها ووضوح أغراضها، مما يؤدي إلى غياب اللوائح والسياسات المكتوبة وغياب التوثيق الرسمي لقرارات وتعليمات وتوجيهات الإدارة العليا لمساعدين ومديري الدوائر والفروع، بالإضافة إلى نقص الإطارات ذات كفاءة في البنوك واعتماد سياسة الترقيات على أساس الولاء للإدارة العليا وليس على أساس الكفاءة، مما يؤدي إلى ضعف نظام التقارير التي تمكن المسؤول في أي مستوى إداري من مراجعة أداء المستوى الأدنى منه، أو تمكنه من اتخاذ القرار في الوقت المناسب وبصورة دقيقة، نظرا لعدم وجود شبكة متطورة لتبادل المعلومات، فمثلا لابد من وجود نظام تقارير سواء كان مستخرجا يدويا أو بالحاسب الآلي يقيس تطور الودائع ومنح القروض، وتحقيق الأرباح عبر السنوات.[1]

[1]– توفيق زرمان، **مرجع سبق ذكره**، ص 102.

المطلب الثاني :رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية

تمثل رقابة البنك المركزي الجهات الرسمية في متابعة البنوك التجارية، والتي يمارسها بواسطة أجهزة فنية متخصصة، وبوسائل وأدوات مختلفة. وتنبع صلاحية البنك المركزي في الرقابة من خلال قانونه الخاص، وقانون البنوك، وغيرها من الأنظمة والتعليمات والمذكرات والبلاغات الصادرة استنادا إلى هذه القوانين. يضاف إلى ذلك قيام البنك المركزي من خلال أجهزته المتخصصة بجولات تفتيشية وزيارات مفاجئة للبنوك التجارية وفروعها، وطلب تزويد الدائرة المختصة بمراقبة البنوك ببيانات وكشوفات دورية، وتتجلى أهم معالم هذه الرقابة في:[1]

1. القوانين

لم تترك مواد قانون البنك المركزي ناحية من نواحي نشاط البنوك إلا وأحكمت الرقابة عليها، حيث خولت عملية تنظيم الائتمان من حيث الكمية والنوعية والكلفة للبنك المركزي، كي تتجاوب مع متطلبات النمو الاقتصادي والاستقرار النقدي ومراقبة البنوك المرخصة بما يكفل سلامة مراكزها المالية ضمان حقوق المودعين والمساهمين.

2. المعاينة المباشرة

يسمح البنك المركزي بتكليف موظف أو أكثر من موظفيه بفحص دفاتر أي بنك وتدقيق حساباته ووثائقه الأخرى، على أن يتم ذلك مرة واحدة في السنة على الأقل، كما ألزمت إدارة البنك المرخص وجميع موظفيه بتقديم جميع الدفاتر والسجلات والوثائق المطلوبة للمراقبين المكلفين من البنك المركزي، بالإضافة إلى أي تسهيلات لازمة لإنجاز الفحص على وجه كامل، وإذا رأى البنك المركزي بعد المعاينة أن أعمال البنك المرخص قد سارت في غير صالح المودعين والمساهمين عليه أن يشعر البنك المرخص بذلك خطيا وأن يطلب منه بيان رأيه المفصل في نتائج المعاينة، وللبنك المركزي بعد ذلك أن يصدر أوامره إلى البنك المرخص بالتوقف عن الأعمال والأساليب المضرة وتصحيح الأوضاع الناجمة عنها.

3. الكشوف الدورية

وفقا لتعليمات البنك المركزي يتوجب على البنوك التجارية تزويد البنك المركزي بكشوف دورية، هذه الأخيرة يعد البنك المركزي نماذجها ويزود البنوك التجارية بها، وتعكس بيانات هذه الكشوف أوضاع البنك ونشاطاته المختلفة، وتعتبر إحدى الوسائل الرقابية الفعالة في هذا المجال، حيث تبين بعد تحليلها ودراستها مدى التزام البنك التجاري المعني بتعليمات البنك المركزي.

ومن أهم هذه الكشوف[2]:

- **كشف يومي برصيد الحساب الجاري للبنك المرخص لدى البنك المركزي**

بناء على هذا الرصيد كما هو مبين بدفاتر البنك يتم احتساب نسبة الاحتياطي النقدي، ومقارنتها بما هي عليه فعلا للتأكد من عدم تدنيها عن النسبة المقررة من قبل البنك المركزي.

[1]– توفيق زرمان، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 102، 103.

[2]– توفيق زرمان، **المرجع نفسه**، ص ص 103،104.

❖ **بيان شهري لموجودات ومطالب البنك**

ويحتوي هذا البيان على المبالغ الإجمالية لكل بند من بنود الموجودات والمطالب، بما في ذلك حسابات خارج الميزانية، وذلك على وجه الكشف، أما تفصيلات هذه البنود فتدون على ظهر الكشف، ويستخدم البنك المركزي هذا الكشف لكي يستخرج النسب المالية ومقارنتها بالنسب المقررة، إن وجدت للحكم على سلامة وضع البنك التجاري، ويلجأ البنك المركزي إلى احتساب النسب الآتية:

نسبة السيولة القانونية، نسبة الاحتياطي النقدي، نسبة رأس المال إلى الودائع، نسبة رأس المال والاحتياطي القانوني إلى المطالب، نسبة الموجودات إلى رأس المال والاحتياطي القانوني، نسبة الائتمان إلى الودائع، نسبة السيولة التجارية، نسبة النقد في الصندوق إلى الودائع.

بالإضافة إلى النسب السابقة يقوم البنك التجاري بحساب بعض نسب الأداء والتي تتمثل في نسبة الربحية(ROA)، والتي تحسب من خلال النسبة بين الربح الصافي وإجمالي الموجودات ويؤخذ كمعيار للمقارنة النسبة أكبر من 1%، وكذلك العائد إلى حقوق الملكية (ROE)، والتي تحسب من خلال النسبة بين الأرباح الصافية إلى حقوق الملكية بحيث يؤخذ كمعيار للمقارنة النسبة أكبر من 15%،أو تحسب (ROE) من خلال نسبة الربحية (ROE) في الرفع المالي،هذا الأخير الذي يمثل النسبة بين إجمالي الموجودات إلى حقوق الملكية في الربح منسوب إلى الموجودات، والذي يعكس درجة اعتماد البنك التجاري على أموال الغير.

بالإضافة إلى نسبة (MARKET VALUE ADDED) التي تحسب من خلال النسبة بين الرسملة السوقية إلى حقوق الملكية الدفترية التي تظهر بالدفاتر المحاسبية.

❖ **كشف سنوي للحسابات الختامية والميزانية**

يقوم كل بنك تجاري في نهاية السنة المالية بإعداد كشوفات تتضمن حسابات الأرباح والخسائر، الميزانية، خارج الميزانية، وفق النماذج المعدة من قبل البنك المركزي، والتي تطرقنا لها في الفصل الأول.

4. **التشاور والإقناع الأدبي**

يقوم مسؤولو البنك المركزي بالاتصالات المستمرة وترتيب الاجتماعات ويحل المشاكل المستجدة التي تكتشفها عمليات المعاينة، بالإضافة إلى إصدار الأوامر والتعليمات التي تعتبر من صلاحياته القانونية، ويصدر مذكرات يعممها على البنوك بخصوص قضايا معينة وأسس جديدة للتعامل[1].

5. **خدمة الأخطار المصرفية**

تمثل خدمة الأخطار المصرفية نوع من الرقابة المسبقة، وتتعلق بالتسهيلات المباشرة وغير المباشرة الممنوحة من قبل البنوك لعملائها، بحيث تتجمع هذه المعلومات لدى البنك المركزي الذي يقوم بتزويد البنوك وبناء على طلبها بقيمة المخاطر الموحدة لكل عميل على حدى، بالإضافة إلى متابعة ودراسة طلبات الموافقة على التسهيلات الإئتمانية التي ترغب البنوك منحها للعملاء، ودراسة ترخيص البنوك وتفرعها في الداخل والخارج من خلال الاستعلام والمتابعة.

[1]– توفيق زرمان، **مرجع سبق ذكره**، ص 104.

ولعل مسؤولية البنك المركزي الرقابية هنا تكمن في حمايته لمصالح المودعين من خلال المحافظة على استقرار وثبات الجهاز البنكي والتأكد من التزام البنوك بالأنظمة والتعليمات التي تحكم السياسة النقدية. وعلى العموم وحتى يتمكن البنك المركزي من تنفيذ دوره الرقابي المطلوب فإنه بالإضافة إلى ما سبق ذكره فإن الأمر يتطلب التأكد من أن أعضاء مجالس الإدارة والإدارة العليا التنفيذية يتمتعون بالأمانة، النزاهة، الثقة، المهارات والخبرة الكافية لأداء أعمالهم، وضرورة توفر البنك على رأس المال الكافي والاحتياطيات والمخصصات المختلفة لمواجهة المخاطر المحتملة، وأن لديه السيولة الكافية لمواجهة السحوبات على الودائع، وذلك بإجراء التعديلات على سياسات البنك التجاري وأوضاعه المالية واللجوء إلى كافة الوسائل الممكنة لتنفيذ برامج تصحيحية للتغلب على عوامل الضعف كزيادة رأس المال وتحسين الضوابط الرقابية.[1]

المطلب الثالث: مضمون النظام 08/11 المتعلق بالمراقبة الداخلية للبنوك التجارية

يهدف هذا النظام إلى تحديد مضمون المراقبة الداخلية التي يجب على البنوك والمؤسسات المالية وضعها تطبيقا للمادتين 97مكرر و97 مكرر 2 من الأمر رقم 03-11 المؤرّخ في 27 جمادى الثانية عام 1424الموافق 26 غشت سنة 2003.

ويقصد في مفهوم هذا النظام بما يأتي: [2]

- **خطر القرض:** الخطر الذي يمكن التعرض له في حالة عجز طرف مقابل أو أطراف مقابلة تعتبر كنفس المستفيد.
- **خطر التركيز** : الخطر الناجم عن القروض أو الالتزامات ا لممنوحة لنفس طرف مقابل ولأطراف مقابلة تعتبر كنفس المستفيد، ولأطراف مقابلة ناشطة في نفس القطاع الاقتصادي أو نفس المنطقة الجغرافية، أو الناجم عن منح قروض متعلقة بنفس النشاط، أو الناجم عن تطبيق تقنيات تقليص خطر القرض، خاصة تلك المتعلقة بالضمانات المصدرة من طرف نفس المرسل.
- **خطر معدل الفائدة الإجمالي:** الخطر الذي يمكن التعرض له في حالة حدوث تغيّر في معدلات الفائدة و الناتج إلى مجموع عمليات الميزانية وخارج الميزانية، باستثناء العمليات الخاضعة لمخاطر السوق.
- **خطر التسوية** : الخطر الذي يمكن التعرض له، لا سيّما في عمليات الصرف، خلال الفترة التي تفصل بين لحظة التعليمة بالدفع لعملية أو أداة مالية تم بيعها، و التي لا يمكن إلغاؤها من طرف واحد والاستلام النهائي للعملة الصعبة أو الأداة التي تم شراؤها أو الأموال المتعلقة بها. ويتضمن هذا الخطر، على الخصوص، خطر تسوية طرف مقابل (خطر عجز الطرف المقابل) وخطر التسوية – التسليم (خطر عدم تسليم الأداة).

[1]– توفيق زرمان، **مرجع سبق ذكره**، ص 105.

[2]– الجريدة الرسمية، إعلانات وبلاغات، "**نظام رقم 11-08 مؤرخ في 3 محرم عام 1433 الموافق 28 نوفمبر سنة 2011 يتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية**"، العدد 47، المادة 2، ص 22،23.

- **خطر السوق** : مخاطر خسائر على مستوى وضعيات المیزانية وخارج المیزانية الناجمة عن تقلبات أسعار السوق، وتشمل لا سيّما :
  - المخاطر ا لمتعلقة بالأدوات المرتبطة بمعدلات الفائدة وسندات الملكية لمحفظة التفاوض،
  - خطر الصرف.
- **خطر السيولة** : خطر عدم القدرة على الوفاء بالتزاماته أو عدم القدرة على تسوية أو تعويض وضعية، نظرا لوضعية السوق، و ذلك في أجل محدد وبتكلفة معقولة.
- **خطر قانوني** : خطر وقوع أي نزاع مع طرف مقابل ناجم عن أي غموض أو خلل أو نقص أيّا كانت طبيعته من المرجح أن يعزى إلى البنك أو المؤسسة المالية بموجب عملياتها.
- **خطر عدم المطابقة** : خطر العقوبة القضائية، أو الإدارية أو التأديبية، و خطر الخسائر المالية المعتبرة أو المساس بالسمعة، الذي نشأ عن عدم احترام القواعد الخاصة بنشاط المصارف والمؤسسات المالية، سواء كانت تشريعية أو تنظيمية أو تعلق الأمر المعايير المهنية والأخلاقية أو بتعليمات الجهاز التنفيذي المتخذة تنفيذا لتوجيهات هيئة المداولة، على الخصوص.
- **خطر عملياتي** : خطر ناجم عن عدم التأقلم أو خلل قد ينسب إلى الإجراءات والمستخدمين و إلى أنظمة داخلية أو إلى عوامل خارجية . ويدرج في هذا الإطار مخاطر الغش الداخلي والخارجي.
- **مخطط استمرارية النشاط** : مجموع التدابير التي تهدف إلى ضمان، حسب مختلف سيناريوهات الأزمة وعند الاقتضاء وحسب نمط متدرج، استمرارية الوظائف الأساسية أو الهامة للبنك أو المؤسسة المالية، ثم الاستئناف المخطّط للنشاطات.
- **جهاز تنفيذي** : يقصد به الأشخاص الذين يتولون تحديد الاتجاهات الفعلية لنشاط البنك والمؤسسة المالية، ومسؤولية تسييرها، طبقا للمادة 90 من الأمر رقم 03 – 11 المؤرخ في 26 غشت سنة 2003 والمتعلق بالنقد والقرض، المعدل والمتمم.
- **هيئة المداولة** : مجلس الإدارة أو مجلس المراقبة.
- **لجنة التدقيق** : هي لجنة يمكن أن تنشئها هيئة المداولة لتساعدها في ممارسة مهامها. تقوم هيئة المداولة بتحديد تشكيلة ومهام وكيفيّات سير لجنة التدقيق والشروط التي يشترك بموجبها محافظو الحسابات أو أي شخص آخر تابع للبنك أو للمؤسسة المالية المعنية في أشغال هذه اللجنة.

لا يمكن أعضاء الجهاز التنفيذي أن يكونوا أعضاء في لجنة التدقيق.

أولا: أهداف النظام 08/11

تتشكل الرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية من مجموع العمليات والمناهج والإجراءات التي تهدف، على الخصوص، إلى ضمان ما يأتي، بشكل مستمر: [1]

- ❖ التحكم في النشاطات،
- ❖ السّير الجيد للعمليات الداخلية،
- ❖ الأخذ بعين الاعتبار بشكل ملائم جميع المخاطر،بما فيها المخاطر العملياتية،
- ❖ احترام الإجراءات الداخلية،
- ❖ المطابقة مع الأنظمة والقوانين،
- ❖ الشفافية ومتابعة العمليات المصرفية،
- ❖ موثوقية المعلومات المالية،
- ❖ الحفاظ على الأصول،
- ❖ الاستعمال الفعّال للموارد.

ثانيا: محتوى نظام الرقابة الداخلية

1. نظام رقابة العمليات والإجراءات الداخلية

يهدف نظام رقابة العمليات والإجراءات الداخلية في أحسن ظروف الأمن والموثوقية والتقصي، خصوصا، إلى ما يأتي:[2]

- ❖ التأكد من مطابقة العمليات المنجزة والإجراءات الداخلية المستعملة، للأحكام التشريعية والتنظيمية وللمعايير والأعراف المهنية والأخلاقية وكذا لتوجيهات هيئة المداولة ولتعليمات الجهاز التنفيذي،
- ❖ التأكد من الاحترام الصارم للإجراءات الداخلية المتبعة في اتخاذ القرار و المتبعة في اتخاذ المخاطر مهما كانت طبيعتها، وكذا تطبيق معايير التسيير المحددة من الجهاز التنفيذي،
- ❖ التأكد من نوعية المعلومات المحاسبية والمالية، سواء كانت موجهة للجهاز التنفيذي أو لهيئة المداولة أو مرسلة لبنك الجزائر أو للجنة المصرفية أو موجهة للنشر،
- ❖ رقابة ظروف تقييم المعلومات المحاسبية والمالية وتسجيلها وحفظها وتوفرها، خصوصا، مع ضمان سير التدقيق المذكور في هذا النظام،
- ❖ التأكد من نوعية أنظمة الإعلام والاتصال،
- ❖ التأكد من تنفيذ الإجراءات التصحيحية المقررة، في آجال معقولة.

[1]– نظام 11-08، **نفس المرجع**، المادة 3، ص 23.

[2]– نظام 11-08، **نفس المرجع**، المادة 6، ص 24.

ويتضمن نظام رقابة العمليات والإجراءات الداخلية:[1]

أ – رقابة دائمة للمطابقة والأمن والمصادقة على العمليات المحققة، وكذا احترام كل التوجيهات والتعليمات والإجراءات الداخلية والتدابير المتخذة من البنك والمؤسسة المالية، خصوصا تلك المتعلقة بمراقبة المخاطر المرتبطة بالعمليات (تمارس من طرف أعوان على مستوى المصالح المركزية والمحلية مخصصين حصرا لهذه الوظيفةوأعوان آخرين يمارسون أيضا أنشطة عملياتية)،

ب – رقابة دورية لانتظام وأمن العمليات واحترام الإجراءات الداخلية وفعالية الرقابة الدائمة ومستوى الخطر الممكن التعرض له فعلا وأخيرا فعالية وملائمة أجهزة التحكم في المخاطر، مهما كانت طبيعتها (تمارس من طرف أعوان مخصصين، غير المكلفين بالرقابة الدائمة المذكورة أعلاه).

يقدم مسؤولو الرقابة الدائمة والرقابة الدورية تقريرا عن ممارسة مهامهم إلى الجهاز التنفيذي. كما يقدمون تقريرا عن ممارسة مهامهم إلى هيئة المداولة بناء على طلب من هذه الأخيرة أو بطلب من الجهاز التنفيذي، و إلى لجنة التدقيق إن وجدت. يقدم المسؤول على الرقابة الدورية، مرة واحدة في السنة على الأقل، تقريرا عن ممارسة مهامه مباشرة إلى هيئة المداولة وإلى لجنة التدقيق إن وجدت.[2]

تعين البنوك والمؤسسات المالية مسؤولا مكلفا بالسهر على تناسق وفعالية رقابة خطر عدم المطابقة، وتقوم بتبليغ اسم هذا المسؤول إلى اللجنة المصرفية ولا يجوز لهذا المسؤول المكلف برقابة المطابقة القيام بأيّ عملية تجارية أو مالية أو محاسبية، إلا إذا تعلق الأمر بعضو من الجهاز التنفيذي. [3]

تضع البنوك والمؤسسات المالية تنظيما وإجراءات ووسائل تسمح لهما باحترام الأحكام القانونية والتنظيمية المطبقة في إطار الوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما (ضمان معرفة زبائنها والعمليات التي يقومون بها، السهر على التحديد الدقيق لهوية الآمر بالعملية والمستفيد من التحويلات الالكترونية بالإضافة إلى عنوانيهما، مهما كانت الوسيلة المستعملة.....).[4]

2. التنظيم المحاسبي ومعالجة المعلومات

يجب أن تحترم البنوك والمؤسسات المالية الأحكام التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالنظام المحاسبي المالي، ولا سيّما أنظمة مجلس النقد والقرض وتعليمات بنك الجزائر:[5]

- ❖ بالنسبة للمعلومة الواردة في الحسابات والبيانات المالية، يتعين على التنظيم الذي تم تأسيسه ضمان وجود مجموعة من الإجراءات المسماة " مسار التدقيق"،

[1]– نظام 11-08، **نفس المرجع**، المادة 7، ص 24.

[2]– نظام 11-08، **نفس المرجع**، المادة 11، ص 24.

[3]– نظام 11-08، **نفس المرجع**، المادة 20، ص 25.

[4]– نظام 11-08، **نفس المرجع**، المادة 29، ص 26.

[5]– نظام 11-08، **نفس المرجع**، المادة 31، ص 27.

- ❖ يجب أن تكون المعلومات المحاسبية الظاهرة في الوثائق والتقارير الدورية الموجهة إلى بنك الجزائر أو إلى اللجنة المصرفية، بما فيها تلك المستندات الضرورية لحساب معايير التسيير، مستخلصة من المحاسبة وقادرة على الإثبات بوثائق أصلية، قابلا للرقابة وقابلة للتحقق منها،
- ❖ يجب أن تخضع الأرصدة، التي تحوزها البنوك أو المؤسسات المالية لحساب الغير وغير المدرجة في البيانات المالية، لقيد محاسبي أو لمتابعة تسيير مادي تسرد من خلالهما الموجودات والمدخلات والمخرجات وتجرى عملية التوزيع، في حالة أهميتها، بين العناصر التي تحوزها، بصفتها وديعة عادية والعناصر التي تضمن إما قرضا ممنوحا، وإما التزاما تم اتخاذه لأغراض خاصة أو بموجب اتفاقية عامة ودائمة لصالح المودع، [1]
- ❖ يجب أن تسمح رقابة أنظمة المعلومات، لا سيّما، بالتأكد من:[2]

- أن تقييم مستوى أمن أنظمة المعلومات يتم بشكل دوري، وعند الاقتضاء تجرى التصحيحات الخاصة بهذه الأنظمة،
- توفر إجراءات النجدة الخاصة بالمعلوماتية في إطار مخطط استمرارية النشاط قصد ضمان متابعة الاستغلال،
- الحفاظ على سرية ونزاهة المعلومات.

تمتد رقابة أنظمة المعلومات إلى الحفاظ على المعلومات والوثائق الخاصة بالتحاليل والبرمجة وبتنفيذ المعالجات.

3. أنظمة قياس المخاطر والنتائج

يجب أن تقوم البنوك والمؤسسات المالية بوضع أنظمة قياس وتحليل المخاطر، وتكييف هذه الأخيرة مع طبيعة وحجم عملياتها بغرض تفادي مختلف أنواع المخاطر التي تتعرض لها من جراء هذه العمليات، على الخصوص منها مخاطر القرض والتركيز والسوق ومعدل الفائدة الإجمالي والسيولة والتسوية وعدم المطابقة وكذا الخطر العملياتي. يجب على البنوك والمؤسسات المالية أن تقيّم بانتظام نتائج عملياتها.

تسمح هذه الأنظمة أيضا بتقدير تحليل وقياس المخاطر، بطريقة عرضية ومستشرفة.[3]

4. أنظمة المراقبة والتحكم في المخاطر

يجب أن تضع البنوك والمؤسسات المالية أنظمة مراقبة و تحكم في مخاطر القرض ومخاطر التركيز والمخاطر الناجمة عن عمليات ما بين البنوك ومخاطر معدلات الفائدة ومخاطر معدلات الصرف ومخاطر السيّولة والدفع، مع إظهار الحدود الداخلية و الظروف التي من خلالها يتم

[1]– نظام 11-08، **نفس المرجع**، المادة 34، ص 28.

[2]– نظام 11-08، **نفس المرجع**، المادة 36، ص 28.

[3]– نظام 11-08، **نفس المرجع**، المادة 37، ص 28.

احترام هذه الحدود، يجب أن تحتوي على جهاز حدود شاملة داخلية، وعند الاقتضاء، على الحدود العملياتية على مستوى مختلف الكيانات (المديريات، الوكالات، الفروع...). يجب أن تكون مختلف الحدود متناسقة فيما بينها وكذا مع أنظمة قياس المخاطر الموجودة.[1]

يجب أن تتزود البنوك والمؤسسات المالية وهذا وفقا للإجراءات المصاغة بأجهزة تسمح بما يأتي:[2]

- التأكد باستمرار من احترام الإجراءات والحدود المعّينة،
- إبلاغ الكيانات أو الأشخاص الذين تم تعيينهم لهذا الغرض، بمخاطر تجاوز الحدود وبالتجاوزات الفعلية والعمليات التصحيحية المقترحة أو المباشر فيها. وينبغي أن تبلّغ هذه التجاوزات كلما تمت معاينتها، وفي أقرب الآجال، إلى مستوى هرمي وكذا إلى مستوى جهاز الرقابة الداخلية اللّذين لديهما السّلطة الضرورية لتقييم مداها،
- القيام بتحليل أسباب عدم الاحترام المحتمل للإجراءات والحدود.

تسجّل البنوك والمؤسسات المالية الحوادث المعتبرة الناجمة عن تقصير في احترام أو صياغة الإجراءات الداخلية، وعن الاختلالات في الأنظمة، لاسيّما، المعلوماتية منها، وكذا الغش أو محاولات الغش الداخلية أو الخارجية . ولهذا الغرض تقوم البنوك والمؤسسات المالية بتحديد العتبات ومعايير التسجيل الملائمة لطبيعة نشاطاتها ومخاطرها. ويجب أن تغطي الحوادث المعتبرة، وفقا لمعايير مناسبة، مخاطر الخسارة، بما في ذلك عندما لم تتجسد هذه الحوادث بعد . ويتم وضع ملف أو ملفات الحوادث تحت تصرف المسؤولين عن الرقابة الدائمة والدورية.[3]

5. نظام حفظ الوثائق والأرشيف

تقوم البنوك والمؤسسات المالية بإعداد دلائل الإجراءات المتعلقة بنشاطاتها المختلفة . ويجب أن تحدّد هذه الدلائل، على الأقل، كيفيات التسجيل، والمعالجة واسترداد المعلومات، والخطط المحاسبية وإجراءات مباشرة العمليات. ويقوم بإعداد مجموع وثائق تحدد بدقة الوسائل الموجهة لضمان السير الحسن لجهاز الرقابة الداخلية،لاسيّما،ما يأتي:[4]

- مختلف مستويات المسؤولية والتفويضات الممنوحة،
- المهام المخوّلة والوسائل المخصصة لسير أنظمة الرقابة،
- القواعد التي تضمن استقلالية هذه الأجهزة،
- الإجراءات المتعلقة بأمن أنظمة المعلومات والاتصال،
- وصف أنظمة قياس المخاطر،
- وصف أنظمة المراقبة والتحكم في المخاطر،

---

[1]- نظام 11-08، **نفس المرجع**، المادة 54 و55، ص30.

[2]- نظام 11-08، **نفس المرجع**، المادة 57، ص 30.

[3]- نظام 11-08، **نفس المرجع**، المادة 60، ص 31.

[4]- نظام 11-08، **نفس المرجع**، المادة 62، ص 31.

- وصف الأجهزة المتعلقة باحترام المطابقة،
- كيفيات تكوين وحفظ الأرشيف المادي والإلكتروني.

يجب أن توضع مجموع الوثائق هذه، تحت تصرف هيئة المداولة، ومحافظي الحسابات، واللجنة المصرفية ومفتشّي بنك الجزائر بناء على طلبهم، وعند الاقتضاء، تحت تصرف لجنة التدقيق.

6. قواعد الحوكمة

- ❖ تقييم فعاليّة جهاز الرقابة الداخلية و اتخاذ كل إجراء تصحيحي، **(المادة 63)**
- ❖ السهر على تطوير القواعد الأخلاقية والنزاهة وترسيخ ثقافة الرقابة داخل البنك أو المؤسسة المالية، كما يجب على كل مستخدم أن يدرك دوره في جهاز الرقابة الداخلية وأن يشارك فيه بفعالية، **(المادة 64)**
- ❖ يحدد الجهاز التنفيذي وهيئة المداولة، وعند الاقتضاء، لجنة التدقيق طبيعة المعلومات التّي يرغبون في الحصول عليها، لاسيّما في شكل بيانات ملخصة مناسبة، **(المادة 65)**
- ❖ تقوم هيئة المداولة، مرتين في السنة على الأقل، بفحص نشاط ونتائج جهاز الرقابة الداخلية على أساس المعلومات المستلمة من الجهاز التنفيذي، وعند الاقتضاء، من لجنة التدقيق. وبمكن القيام بهذه الدراسة مرة واحدة في السنة، في حالة وجود لجنة التدقيق، يقوم المسؤول على الرقابة الدورية بتقديم تقرير عن عمله لهيئة المداولة، مرة واحدة في السنة على الأقل، **(المادة 66)**
- ❖ تقوم البنوك والمؤسسات المالية، مرة واحدة في السنة على الأقل، بإعداد تقرير حول ظروف ممارسة الرقابة الداخلية وفقا لأحكام هذا النظام. ويتضمن هذا التقرير، على وجه الخصوص، ما يأتي: **(المادة 71)**

- وصف التعديلات الهامة التي تم إجراؤها في إطار تنظيم جهاز الرقابة الداخلية وفي مختلف أنظمة الرقابة خلال الفترة قيد الدراسة،
- وصف أهم الأعمال المنّفذة في إطار الرقابة الدائمة،
- جرد التحقيقات المنجزة من الرقابة الدورية وأهم استنتاجاتها – المتعلقة خاصة بالنقائص المسجلة – والإجراءات التصحيحية المتّخذة،
- وصف ظروف تطبيق الإجراءات الموضوعة فيما يخص النشاطات الجديدة،
- عرض أهم الأعمال المقررة والمتعلقة بالرقابة الداخلية.

خلاصة الفصل الثاني

من خلال ما تم التطرق له في الفصل يبين أن التدقيق والرقابة يعتمدان على التنظيم الداخلي الموجود على مستوى المنشأة، وككل الأنظمة فإن نظام المراقبة الداخلية يحتاج إلى تقييم وضمان السير الحسن للإجراءات ومتابعة العمليات والتدقيق فيها. ومدى التحكم في مراحل التسجيل المحاسبي، لإعداد القوائم المالية الختامية، والتحكم في المخاطر المصرفية المختلفة التي ألزمت البنوك التجارية ضمن النظام 11-08 المتضمن الرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية بإقامة أنظمة خاصة بها من أجل التقليل من حدتها إن لم نقل تجنبها، وهنا يبدو جليا دور تقنية المحاسبة البنكية كأداة قياسية لمختلف العمليات التي يقوم بها البنك التجاري، من أجل القيام بعملية التدقيق والرقابة والحكم على نجاعة استعمال هذه الأداة.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية

تمهيد

المبحث الأول: تقديم عام حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)

المطلب الأول: نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، أهدافه ومهامه

المطلب الثاني: تعريف المجموعة الجهوية للاستغلال بأدرار

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمجموعة الجهوية للاستغلال بأدرار

المبحث الثاني: تحليل الاستبيان

المطلب الأول: ثبات أداة الدراسة

المطلب الثاني: وصف عينة الدراسة

المبحث الثالث: اختبار فرضيات الدراسة

المطلب الأول: اختبار الفرضية الاولى

المطلب الثاني: اختبار الفرضية الثانية

المطلب الثالث: اختبار الفرضية الثالثة

المطلب الرابع: اختبار الفرضية الرابعة

خلاصة الفصل الثالث

تمهيد

تشكل البنوك شريان الحياة الاقتصادية، حيث أنها تجلب الموارد من وحدات الفائض المالي لتعمل على استخدامها في مختلف أوجه الاستثمار في وحدات العجز المالي، و بذلك تمارس البنوك دور الوساطة ومنه تستمد مقومات لبقائها واستمرارها. ومن بين أهم مكونات النظام البنكي في الجزائر نجد بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

فبعد ما قمنا بعرض الجانب النظري من الدراسة من خلال الفصلين الأول والثاني، وتناولنا فيهما الجوانب النظرية الأساسية المتعلقة بمفاهيم حول المحاسبة والنظام المحاسبي في البنوك التجارية وأهم القوائم المالية المعتمدة فيها بالإضافة إلى مفاهيم حول التدقيق والرقابة في البنوك.

سنقوم في هذا الفصل بالتعرف على بنك الفلاحة والتنمية الريفية وعرض للاستبيان الذي تم طرحه على مستواه.

المبحث الأول: تقديم عام حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)

سنقوم في هذا المبحث إعطاء صورة عامة ووصفية لبنك BADR، والمجموعة الجهوية للاستغلال (خاصة)، الكائن مقرها بولاية أدرار من أجل معرفة عملية التسيير والهيكل التنظيمي لها، ثم عملية الرقابة على المخاطر التي يواجهها، بالإعتماد على أسلوب الاستبيان.

المطلب الأول: نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، أهدافه ومهامه

سنتطرق في هذا المطلب إلى تعريف وتطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية، والتعرف على أهم أهدافه والمهام التي يقوم بها.

أولا: التعريف ببنك الفلاحة والتنمية الريفية

ينتمي بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى القطاع العمومي، إذ يعتبر وسيلة من وسائل سياسة الحكومة الرامية إلى المشاركة في تنمية القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي، تم إنشاؤه بموجب مرسوم رقم 82-106 المؤرخ في 13 مارس 1982 وتحديد قانونه الأساسي، تبعا لإعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري، وذلك بهدف المساهمة في تنمية القطاع الفلاحي وترقيته، ودعم نشاطات الصناعات التقليدية والحرفية.[1]

وفي هذا الإطار قام بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتمويل المؤسسات الفلاحية التابعة للقطاع الاشتراكي، مزارع الدولة والمجموعات التعاونية، وكذلك المستفيدين الفرديين للثورة الزراعية، مزارع القطاع الخاص، تعاونيات الخدمات، والدواوين الفلاحية والمؤسسات الفلاحية الصناعية إلى جانب قطاع الصيد البحري.

وفي إطار الإصلاحات الاقتصادية تحول بنك الفلاحة والتنمية الريفية بعد عام 1988 إلى شركة ذات أسهم، ولكن بعد صدور قانون النقد والقروض في 1990/04/14 الذي منح استقلالية أكبر للبنوك وألغى من خلاله نظام التخصص، أصبح بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك يباشر جميع الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية والمتمثلة في منهج التسهيلات الائتمانية وتشجيع عملية الادخار بنوعيها بالفائدة وبدون فائدة، والمساهمة في التنمية، مع وضع قواعد تحمي البنك وتجعل معاملاته مع زبائنه أقل مخاطرة، ولتحقيق أهدافه وضع البنك إستراتيجية شاملة من خلال التغطية الجغرافية لكامل التراب الوطني، ومع مرور الزمن بلغ عدد وكالاته أكثر من 300 وكالة يخضعون لسلطة 38 مديرية جهوية سنة 2012 ورأسماله 33 مليار دينار جزائري.

تكون في البداية من 140 وكالة، لديه شبكة حالية أكثر من 300 فرعا و 39 مكتب إقليمي، أكثر من 7000 من المسئولين والموظفين عاملين في الهياكل المركزية والإقليمية والمحلية. كثافة شبكتها وأهمية القوة العاملة لديها تجعل BADR شبكة البنك الأولى وطنيا.[2]

[1]- بنك BADR، http://www.badr-bank.dz ، اطلع عليه يوم 2017/03/05 على الساعة 14:39.

[2]- بنك BADR، http://www.badr-bank.dz ، اطلع عليه يوم 2017/03/05، على الساعة 14:39.

ثانيا: تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية

مر بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تطوره بثلاث مراحل رئيسية وهي:[1]

- ❖ 1982-1990: خلال هذه المرحلة تركز اهتمام البنك على تحسين موقعه في السوق المصرفي، والعمل على ترقية العالم الريفي عن طريق تكثيف فتح الوكالات المصرفية في المناطق ذات النشاط الفلاحي.
- ❖ 1991-1999: بموجب قانون النقد والقرض الذي ألغى من خلاله التخصص القطاعي للبنوك، توسع نشاط بنك الفلاحة والتنمية الريفية ليشمل مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني خاصة قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة بدون الاستغناء عن القطاع الفلاحي الذي تربطه معه علاقات مميزة، أما في المجال التقني فقد شهدت هذه المرحلة إدخال وتعميم استخدام الإعلام الآلي عبر مختلف وكالات البنك، لقد تميزت هذه المرحلة بما يلي:
  - 1991: تم الانخراط في نظام سويفت " SWIFT" لتسهيل معالجة وتنفيذ عمليات التجارة الخارجية،
  - 1992: تم وضع نظام "SYBU" الذي يساعد على سرعة أداء العمليات المصرفية من خلال ما يسمى Télétraitement، إلى جانب تعميم استخدام الإعلام الآلي في كل عمليات التجارة الخارجية،
  - 1993: الانتهاء من إدخال الإعلام الآلي على جميع العمليات المصرفية،
  - 1994: بدء العمل بمنتج جديد يتمثل في بطاقة السحب بدر،
  - 1996: إدخال نظام المعالجة عن بعد لجميع العمليات المصرفية في وقت حقيقي،
  - 1998: بدأ العمل ببطاقة السحب ما بين البنوك (CIB).
- ❖ 2000-2004: تميزت هذه المرحلة بمساهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك العمومية في تدعيم وتمويل الاستثمارات المنتجة، ودعم برنامج الإنعاش الاقتصادي والتوجه نحو تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمساهمة في تمويل قطاع التجارة الخارجية وفقا لتوجهات اقتصاد السوق، إلى جانب توسيع تغطيته لمختلف مناطق الوطن وذلك عن طريق فتح المزيد من الوكالات.

وللتكيف مع التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي تعرفه البلاد، واستجابة لاحتياجات ورغبات الزبائن، قام بنك الفلاحة والتنمية الريفية بوضع برنامج على مدى خمس سنوات يتمحور أساسا حول عصرنة البنك وتحسين أداءه، والعمل على تطوير منتجاته وخدماته، بالإضافة إلى تبنيه استخدام التكنولوجيا الحديثة في مجال العمل المصرفي، هذا البرنامج الطموح حقق نتائج هامة نوردها فيما يلي:

[1]- وثائق مقدمة من طرف بنك BADR، أدرار.

- عام 2000: القيام بفحص دقيق لنقاط القوة ونقاط الضعف في سياسته، مع وضع إستراتيجية تسمح للبنك باعتماد المعايير العالمية في مجال العمل المصرفي،
- عام 2001: سعيا منه لإعادة تقييم موارده، قام البنك بإجراء عملية تطهير محاسبية ومالية لجميع حقوقه المشكوك في تحصيلها بغية تحديد مركزه المالي ومواجهة المشاكل المتعلقة بالسيولة وغيرها، والعمل على زيادة تقليص مدة مختلف العمليات المصرفية تجاه الزبائن الى جانب ذلك قام البنك بتحقيق مفهوم البنك الجالس مع خدمات مشخصة،
- عام 2002: تعميم تطبيق مفهوم البنك الجالس مع خدمات مشخصة على مستوى جميع وكالات البنك،
- عام 2004: عرف إدخال تقنية جديدة تعمل على سرعة تنفيذ العمليات المصرفية تتمثل في عملية نقل البنك عبر الصورة، فبعد أن كان يستغرق وقت تحصيل شيكات البنك مدة قد تصل إلى 15 يوما، أصبح بإمكان الزبائن تحصيل شيكاتهم في وقت وجيز، وهذا يعتبر إنجاز غير مسبوق في مجال العمل المصرفي في الجزائر. كما عمل مسئولو البنك خلال عام 2004 على تعميم استخدام الشبابيك الآلية للأوراق النقدية (GAB) المرتبطة ببطاقات الدفع.

ثالثا: أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

بحكم التطور الاقتصادي الذي تشهده الساحة المصرفية المحلية والعالمية،كان لزاما على بنك الفلاحة والتنمية الريفية أن يلعب دورا أكثر ديناميكية وأكثر فعالية في تمويل الاقتصاد الوطني، من جهة، وتدعيم مركزه التنافسي في ظل التغيرات الراهنة من جهة أخرى، وبذلك أصبح لزاما على القائمين وضع إستراتيجية أكثر فعالية لمواجهة التحديات التي تفرضها البيئة المصرفية.

وأمام كل هذه الأوضاع وجب على المسئولين إعادة النظر في أساليب التنظيم وتقنيات التسيير التي يتبعها البنك، والعمل على ترقية منتجاته وخدماته المصرفية من أجل إرضاء الزبائن والاستجابة لانشغالاتهم.

من أهم الأهداف المسطرة من طرف إدارة البنك: [1]

- ❖ تنمية القطاع الفلاحي وتنظيمه بتطوير وتعميم تكنولوجيات الإعلام الآلي،
- ❖ الرفع من نسبة مساهمة القطاع الزراعي في التنمية الاقتصادية،
- ❖ ترقية النشاطات الفلاحية والحرفي والفلاحية الصناعية وضمان التمويل حسب القوانين،
- ❖ احترام القوانين المطبقة على مستوى التسيير والمالية والمحاسبة،
- ❖ تحسين العلاقات مع الزبائن بالاقتراب منهم عن طريق فتح وكالات جديدة في مختلف المناطق خاصة المعزولة منها.

وبغية تحقيق تلك الأهداف قام البنك بتهيئة الشروط للانطلاق في المرحلة الجديدة التي تتميز بتحولات هامة نتيجة انفتاح السوق المصرفية أمام البنوك الخاصة المحلية والأجنبية، حيث قام بتوفير شبكات

[1]– بلعيد ذهبية، "**الرقابة المصرفية ودورها في تفعيل أداء البنوك الجزائرية**" ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2007، ص 136.

جديدة ووضع وسائل تقنية حديثة وأجهزة وأنظمة معلوماتية، كما بذل القائمون على البنك بمجهودات كبيرة لتأهيل موارده البشرية، وترقية الاتصال داخل وخارج البنك، مع إدخال تعديلات على التنظيمات والهياكل الداخلية للبنك تتوافق مع المحيط المصرفي الوطني واحتياجات السوق.

كما سعى البنك إلى التقرب أكثر من الزبائن وهذا بتوفير مصالح تتكفل بمطالبهم وانشغالاتهم والحصول على أكثر قدر من المعلومات الخاصة باحتياجاتهم، وكان البنك يسعى لتحقيق هذه الأهداف بفضل قيامه بـ:

- رفع حجم الموارد بأقل تكاليف،
- توسيع نشاطات البنك فيما يخص التعاملات،
- تسيير صارم لخزينة البنك بالدينار والعملة الصعبة.

رابعا: مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية

وفقا للقوانين والقواعد المعمول بها في المجال المصرفي، فان بنك الفلاحة والتنمية الريفية مكلف بالمهام التالية:[1]

- ❖ معالجة جميع العمليات الخاصة بالقروض، الصرف والصندوق،
- ❖ فتح حسابات لكل شخص طالب لها واستقبال الودائع،
- ❖ المشاركة في تجميع الادخارات،
- ❖ المساهمة في تطوير القطاع الفلاحي والقطاعات الأخرى،
- ❖ تأمين الترقيات الخاصة بالنشاطات الفلاحية وما يتعلق بها،
- ❖ تطوير الموارد والتعاملات المصرفية وكذا العمل على خلق خدمات مصرفية جديدة مع تطوير المنتجات والخدمات المقدمة،
- ❖ تنمية موارد واستخدامات البنك عن طريق ترقية عمليتي الادخار والاستثمار،
- ❖ تطوير شبكته ومعاملاته النقدية،
- ❖ تقسيم السوق المصرفية والتقرب أكثر من ذوي المهن الحرة، التجار والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة،
- ❖ الاستفادة من التطورات العالمية في مجال العمل المصرفي،

وفي إطار سياسة القروض ذات المردودية يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بـ:

- ❖ تطوير قدرات تحليل المخاطر،
- ❖ إعادة تنظيم إدارة القروض،
- ❖ تحديد ضمانات متصلة بحجم القروض وتطبيق معدلات فائدة تتماشى وتكلفة الموارد.

[1]– وثائق مقدمة من طرف بنك BADR، أدرار.

لقد عمل بنك الفلاحة والتنمية الريفية ولأجل تعزيز مكانته التنافسية والتوجه الاقتصادي الجديد للدولة وسياستها بصفة عامة، بوضع مخطط استراتيجي شرع في تطبيقه مع بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، تلخصت أهم محاوره فيما يلي:

- ❖ إعادة تنظيم وتسيير الهيئات والهيكل التنظيمي للبنك،
- ❖ احترافية العاملين،
- ❖ تحسين العلاقات مع الأطراف الأخرى،
- ❖ تطهير وتحسين الوضعية المالية.

المطلب الثاني: تعريف المجموعة الجهوية للاستغلال بأدرار

تم إنشاء هذا المجمع بالموازاة مع إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية وفي نفس التاريخ بعدما كان عبارة عن مصلحة تشرف على تمويل نشاط القطاع الفلاحي وذلك في البنك الوطني الجزائري وبمقتضى المرسوم التنفيذي 82-106 فصل هذه المصلحة وبنفس الموظفين الذين كان عددهم 05 عمال بما فيهم المدير ليتم إنشاء وفتح أبواب الوكالة، وكان مقرها الاجتماعي مسكناً لأحد الخواص مؤجر بشارع العربي بن مهيدي بوسط ولاية أدرار.

وفي سنة 1988 ارتقت هذه الوكالة إلى مصاف المديريات الجهوية التابعة للبنك حيث انطوى تحت إشرافها كل من وكالة أدرار، تيميمون، رقان وأولف وكان عدد عمالها آنذاك 60 عاملا يتوزعون بين الوكالة والمديرية. وتم في تاريخ 1992 إلغاء المديرية الجهوية بولاية أدرار واستبدالها بوكالة مركزية وبقي هذا الوضع إلى غاية 1998، أين أصبحت وكالة محلية فقط وتم إثر ذلك تقليص عدد العمالة إلى خمسين عاملا وجه الكثير منهم إلى مديريات ووكالات أخرى، وفي مطلع سنة 2001 تم استرجاع المديرية الجهوية وأطلق عليها اسم المجمع الجهوي للاستغلال وتعمل الآن بطاقة بشرية بلغت في يومنا هذا 71 عاملاً يتوزعون بين الوكالة والمديرية، إضافة إلى قرابة 15 ما بين متربصاً وممتهنناً، وهي تعد المديرية الوحيدة لمثيلاتها من البنوك المتواجدة على مستوى الولاية وبذلك فهي تقوم بالإشراف على نشاط الوكالات التابعة لها والموزعة على كبر الدوائر المتواجدة بالولاية وعددها أربعة وهي على التوالي :أدرار 252- تيميمون 253 – رقان 254 وأولف406.

ويعد المجمع الجهوي للاستغلال بأدرار من بين المؤسسات البنكية الأكثر تمويلاً على مستوى الولاية للشباب بالقرض وكذا القروض الفلاحية وذلك بالنظر إلى طبيعة المنطقة.[1]

[1]- وثائق مقدمة من طرف بنك BADR، أدرار.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمجموعة الجهوية للاستغلال بأدرار

يتمثل الهيكل التنظيمي للمجموعة فيما يلي:[1]

1- **المدير الجهوي:** هو قمة رأس الهرم الإداري وهو أيضاً بمثابة العمود الفقري للوكالة التابعة للمجمع والتي تسير تحت قيادة المدير وذلك من خلال التعليمات والأوامر والتوجيهات المُقدمة من طرفه وله الحق في الإشراف على كل المصالح الآتية الذِكر.

2- السكرتارية: ومكانها بجانب مكتب المدير مباشرة وذلك لتسهيل مهمة القيام بكل الأعمال المكتبية الخاصة بالمدير.

3- **رئيس الدائرة الإدارية:** هي فرع من فروع المديرية الجهوية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وهي تسهر على السير الحسن للموارد البشرية والمادية وهي تتضمن حماية الممتلكات والأفراد العاملين بهذه المديرية والوكالات التابعة لها.

يتكون هذا الفرع من ثلاثة مصالح وهي:

- ❖ مصلحة الموارد البشرية،
- ❖ مصلحة الأمن والوسائل العامة،
- ❖ مصلحة الإعلام الآلي.

إن هذه الدائرة تسير من طرف رئيس دائرة تخول إليه المهام التالية:

- ❖ توفير وتطبيق القرارات والإجراءات المعمول بها في البنك،
- ❖ تحديد ومتابعة الملفات الإدارية للموظفين،
- ❖ مراقبة وتطبيق الأنظمة وقوانين العمل ووفرة النصوص المتعلقة بها،
- ❖ تمثيل البنك أمام الهيئات الأخرى في إطار المهام المخولة إليه،
- ❖ تسيير الشؤون التأديبية،
- ❖ تصفية كل حسابات الأفراد المقبلين على التقاعد أو المتوفيين،
- ❖ تطبيق القرارات الداخلية (العامة، الفردية) المأخوذة من طرف المديرية العامة،
- ❖ إنجاز الأجرة الشهرية للموظفين،
- ❖ متابعة عمليات التهيئة العمرانية والإنجاز للمجمع الجهوي والوكالات المرفقة إليه،
- ❖ القيام بعمليات التكوين الخاصة بأفراد المجمع الجهوي والوكالات التابعة له،
- ❖ قيادة النشاطات المتعلقة بسير أملاك البنك العقارية والمنقولة،
- ❖ الأخذ بعين الاعتبار كل ما له علاقة بتسيير الإعلام الآلي،
- ❖ المحافظة على مفاتيح تركيبة خزنة أو صندوق المجمع الجهوي والوكالات التابعة له،
- ❖ متابعة كل ما يتعلق بالجانب الصحي و الأمن،

[1]- وثائق مقدمة من طرف بنك BADR، أدرار.

4- نيابة مديرية المحاسبة

هي مصلحة يحكمها نائب مدير المكلف بالمحاسبة كما أنها مصلحة تكمن مهمتها بكل حسابات البنك حيث تقوم بحسابات كل الضرائب وتحصيلها وكذا الميزانية البنكية سواء كانت ميزانية تصرف أو استثمار وأيضاً مراقبة التسيير في الميزانية المدروسة.

كما أن لهذا الفرع ثلاثة مصالح هي:

- ❖ مصلحة المحاسبة و الضرائب،
- ❖ مصلحة التحليل،
- ❖ مصلحة الميزانية ومراقبة التسيير.

5- نائب المدير المكلف بمتابعة أخطار القروض و ما قبل المنازعات

أنشأت هذه المديرية مؤخراً وهي تتطلع إلى تحسين الأداء البنكي فهي بذلك تعد أداة ربط بين مصلحة القروض ومصلحة التحصيل، وتتمثل مهمتها في متابعة الزبائن المتحصلين على القروض في مدى استجابتهم لجدول استهلاك القروض ويدرس مدى تنفيذهم للالتزامات قبل متابعتهم قضائياً وخاصةً تحصيل الضمانات وتتكون هذه المديرية من ثلاثة مصالح وهي:

- ❖ مصلحة متابعة التجارة و التجارة الخارجية،
- ❖ مصلحة متابعة ما قبل المنازعات،
- ❖ مصلحة متابعة الضمانات.

6 - نائب المدير المكلف بالاستغلال.

تتولى هذه النيابة كل المسائل المتعلقة بالقروض على مستوى المجمع الجهوي للاستغلال وذلك بتلقي ملفات طلبات القروض من الوكالات ثم تدرس تلك الملفات ويُقرر في لجنة خاصة تُعرف بلجنة قروض الملفات المقبولة التي ستمول والملفات المرفوضة التي يتم رفضها ويكون ذلك وفق المعايير الاقتصادية والمحاسبة الثابتة.

- ❖ مصلحة القروض والتجارة الخارجية،
- ❖ مصلحة الحركة التجارية،
- ❖ مصلحة النقد ووسائل الدفع.

7- خلية الشؤون القانونية

تعتبر هذه الخلية من أهم المصالح البنكية المتواجدة على مستوى المجمع الجهوي بحيث تتضمن ثلاث مصالح رئيسية و هي: مصلحة الشؤون القانونية و المنازعات، مصلحة التحصيل و مصلحة الأرشيف

أ -**مصلحة الشؤون القانونية و المنازعات**

وهي المصلحة التي تقوم بكل ما من شأنه أن يدخل في إطار الشؤون والدراسات القانونية والمنازعات المتعلقة بالوكالات وهي متواجدة بالمجمع الجهوي للاستغلال.

ب -**مصلحة التحصيلات**

يعرف التحصيل على أنه استيفاء الدين عن طريق القضاء إما بالتنفيذ العادي أو التنفيذ الجبري والذي يعطي للدائن الحق في التنفيذ على جمع أموال المدينين سواء المنقولة أو العقارية.

ت -**مصلحة الأرشيف**

هو مجموعة الوثائق الحاملة لأخبار المنتخبة أو المستلمة من طرف أشخاص طبيعيين أو معنويين أثناء ممارسة نشاط ما. وهذا حسب القانون 88/09 المؤرخ في جانفي 1988 والمتعلق بالأرشيف الوطني والتي يتم الاحتفاظ بها من أجل البحث الإداري أو إثبات الحقوق للأفراد والجماعات أو لإعداد مشاريع عملية قبل الدراسة في مدة زمنية معينة.

يقوم الأرشيف بالقيام بالمهام المنوطة إليه مع تنفيذ القرارات والتعليمات الصادرة من طرف الإدارة وهي كالتالي:

- ❖ استقبال دفعات الأرشيف من طرف المصلحة الدافعة تنفيذ (مصلحة المحاسبة)،
- ❖ السهر على السير الحسن داخل المصلحة،
- ❖ تنظيم استقبال دفعات الأرشيف حسب كل شهر،
- ❖ وضع مخطط لحفظ الوثائق الأرشيفية على مستوى المخازن،
- ❖ شرح و إعطاء توجيهات وتعليمات للباحثين والزوار،
- ❖ توثيق حركية الوثائق (دخول، خروج)، وذلك بوضع سجل الدفع وسجل الاطلاع،
- ❖ مساعدة المتربصين خلال فترة التربص في إنجاز البحوث.

الشكل رقم04: الهيكل التنظيمي للمجموعة الجهوية للاستغلال بأدرار

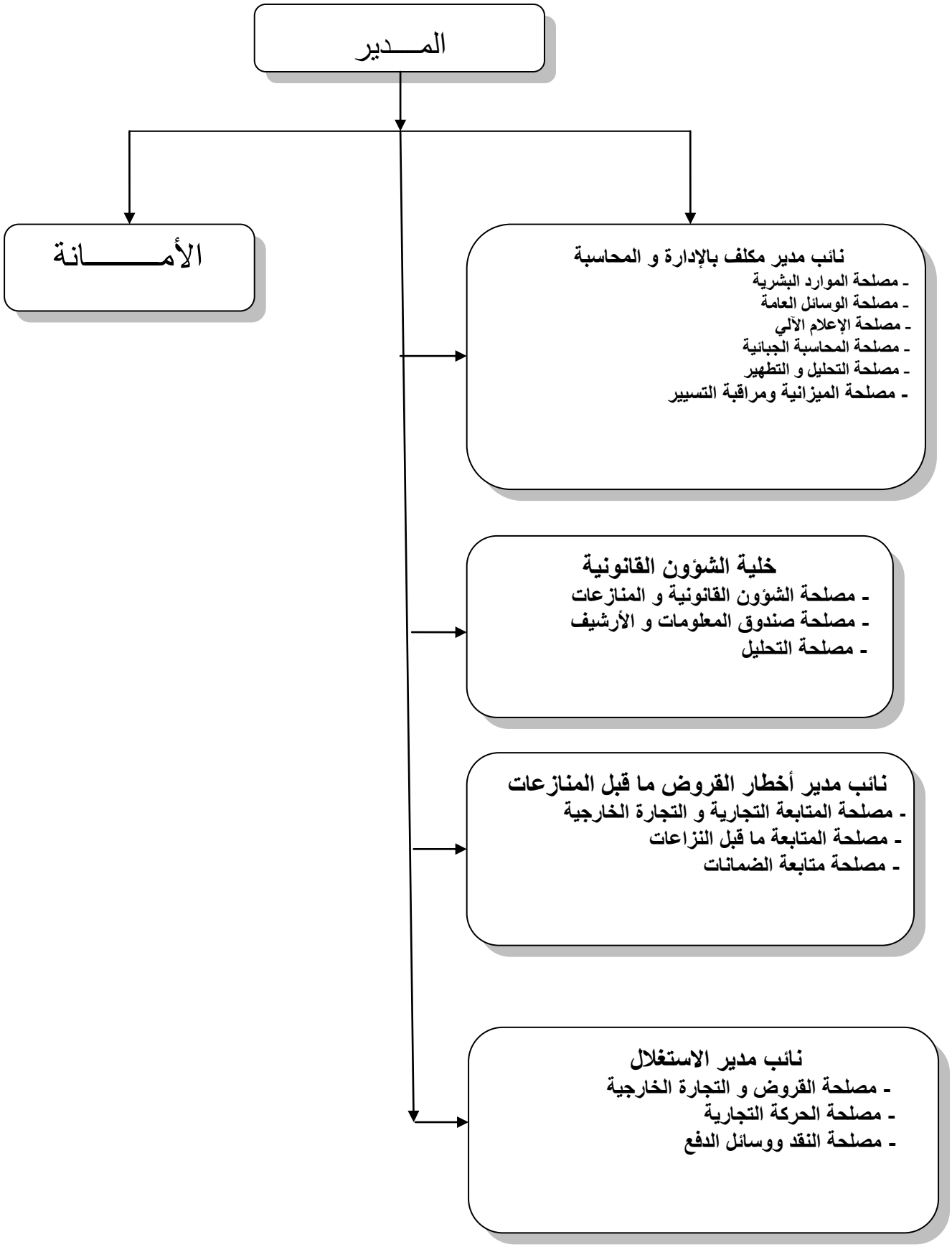

المصدر: وثيقة مقدمة من طرف المجموعة الجهوية للاستغلال بأدرار.

المبحث الثاني: تحليل الاستبيان

لمعرفة آراء موظفي الوكالة، قمنا بتوزيع استبيان على المجموعة الجهوية للاستغلال بأدرار ، يعتبر إختيار العينة محدود، نظرا لعدم قدرتنا على إمكانية زيادة حجم العينة، وقد تم أخذ عينة شملت 18 فرد.

المطلب الأول: ثبات أداة الدراسة

سوف يتم قياس ثبات أداة الدراسة وذلك للتأكد من مدى استقرار نتائج الاستبيان من خلال معامل ألفا كرونباخ لمحاور الدراسة كما يلي:

الجدول 04: قيم معامل الفا كرونباخ لمحاور الدراسة

المحور	معامل الفا كرونباخ	عدد العبارات
X1	0.553	16
X2	0.839	16
X3	0.912	14
X4	0.725	7
X5	0.619	10

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج spss 23

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن معاملات ألفا كرونباخ سجلت لكل من اعتبارات عامة، الأنظمة الداخلية، إعداد وتقديم القوائم والتقارير المالية، إعداد جدول خارج الميزانية و إعداد جدول حسابات النتائج على التوالي وهي معاملات مرتفعة، وكذلك الحال بالنسبة للقيمة الكلية لكل محاور الاستبيان حيث سجل 0.926 وهي تدل بذلك على أن هناك ثبات لأداة الدراسة.

وعليه يمكن القول أن أداة الدراسة تتمتع بمدى مقبول من الصدق والثبات يمكن الاعتماد على نتائجها في التحليل.

المطلب الثاني: وصف عينة الدراسة

في هذا المطلب سوف يتم وصف عينة الدراسة من خلال وصف المعلومات العامة وكذلك وصف لمتغيرات الدراسة كما يلي:

1. وصف المتغيرات العامة لعينة الدراسة

الجدول التالي يوضح وصف المتغيرات العامة لعينة الدراسة:

الجدول 05 : وصف المتغيرات العامة لعينة الدراسة

المتغير		النسبة	التكرار
المستوى التعليمي	ثانوي	33.3	6
	جامعي	66.7	12
السن	29-20	11.1	2
	39-30	66.7	12
	49-40	2	2
	59-50	2	2
الرتبة المهنية	إطار	72.2	13
	عون تحكم	16.7	3
	عون تنفيذ	11.1	2
الأقدمية في المؤسسة	5-1	27.8	5
	10-6	44.4	8
	15-11	11.1	2
	30-26	11.1	2
	7	5.6	1
الأقدمية في المنصب	5-1	72.2	13
	10-6	22.2	4
	4	5.6	1

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج spss 23

1-1. توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي

يتضح من الجدول أعلاه أن جل أفراد عينة الدراسة من المستوى الجامعي حيث احتلت النسبة 66.7 % من مجموع المستجوبين، وهو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم 05: توزيع عينة حسب المستوى التعليمي

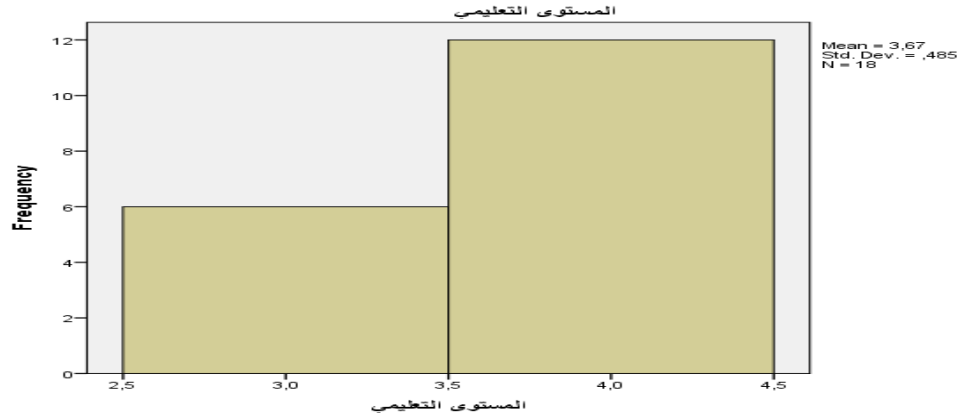

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج spss 23

1-2. توزيع عينة الدراسة حسب السن

يتضح من الجدول أعلاه أن جل أفراد عينة الدراسة في مقتبل العمر (30-39) حيث بلغت نسبتهم 66.7 % من مجموع المستجوبين، وهو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم 06: توزيع عينة حسب السن

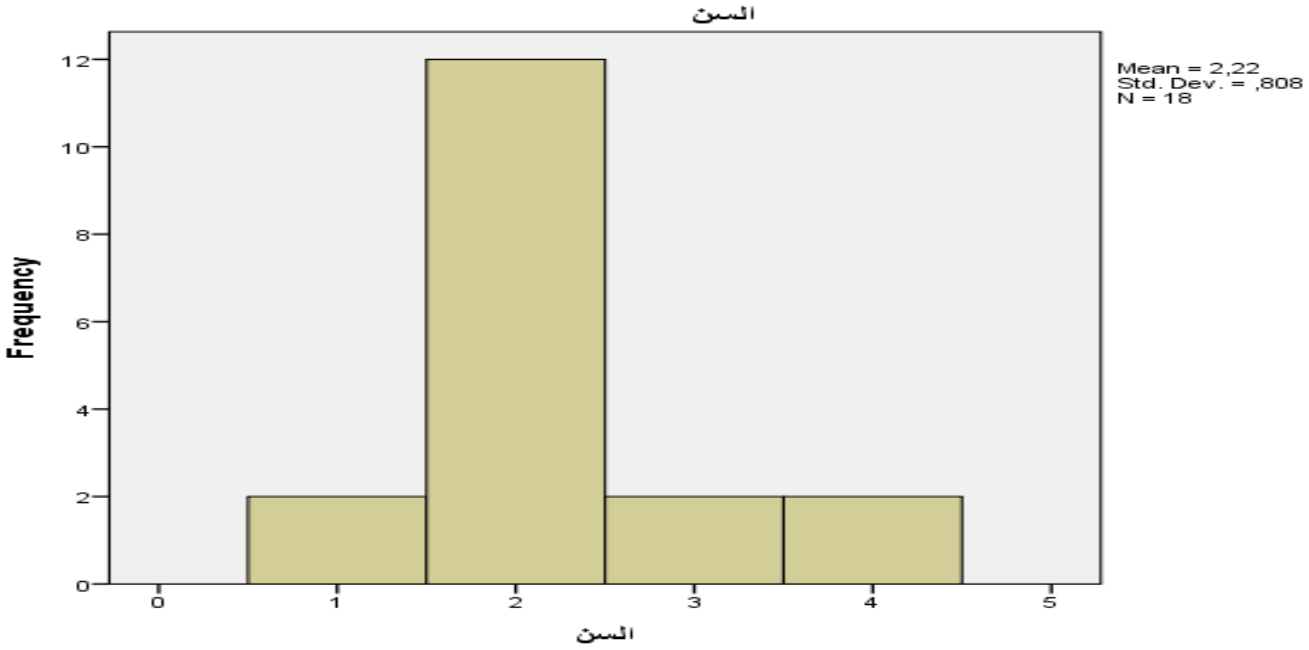

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج spss 23

1-3. توزيع عينة الدراسة حسب الرتبة المهنية

يتضح من الجدول أعلاه أن جل أفراد عينة الدراسة من رتبة إطار حيث بلغت نسبتهم 72.2% من مجموع المستجوبين، وهو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم 07: توزيع عينة حسب الرتبة المهنية

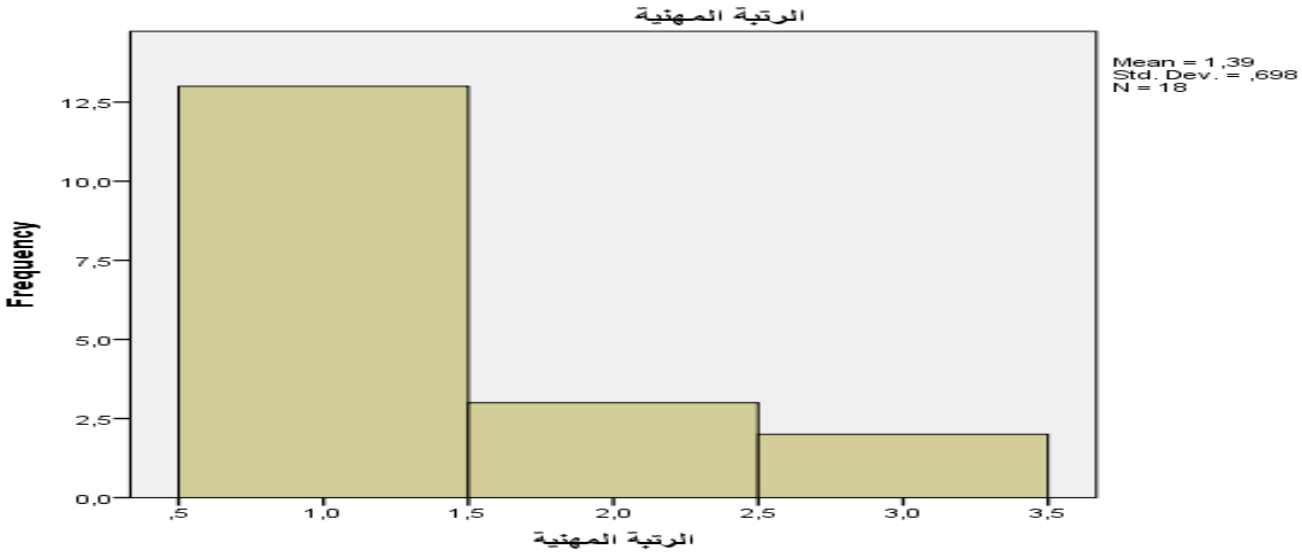

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج spss 23

1-4. توزيع عينة الدراسة حسب الاقدمية في المؤسسة

يتضح من الجدول اعلاه ان جل افراد عينة الدراسة من ذوي الاقدمية 6-10 سنوات حيث بلغت نسبتهم 44.4 % من مجموع المستجوبين، وهو ما يوضحه الشكل التالي :

الشكل رقم 08: توزيع عينة حسب الاقدمية في المؤسسة

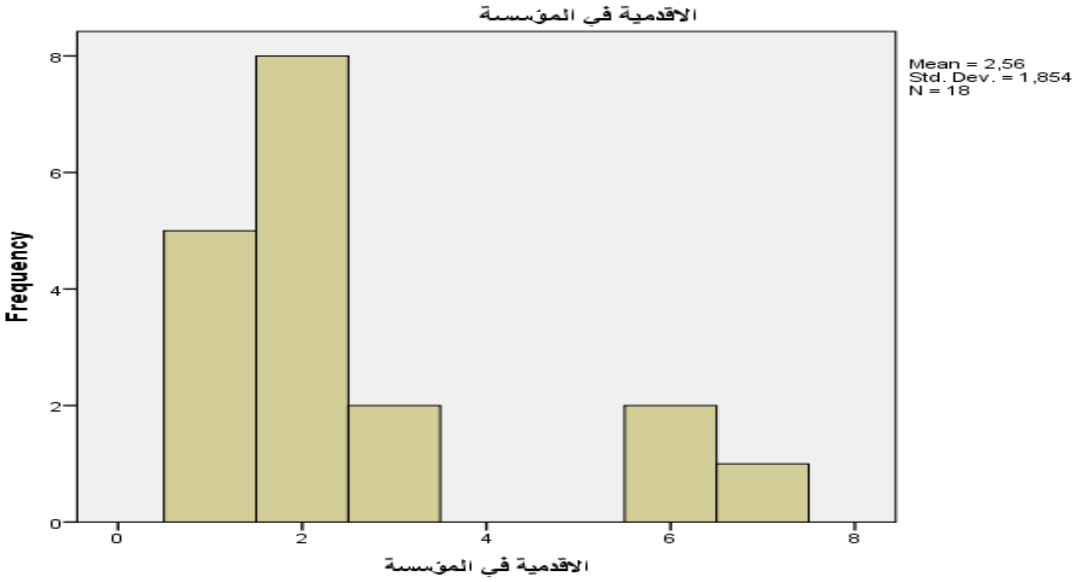

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج spss 23

1-5- توزيع عينة الدراسة حسب الأقدمية في المنصب

يتضح من الجدول أعلاه أن جل أفراد عينة الدراسة من ذوي الاقدمية 1-5 سنوات حيث بلغت نسبتهم 77.8 % من مجموع المستجوبين، وهو ما يوضحه الشكل التالي :

الشكل رقم 09: توزيع عينة حسب الأقدمية في المنصب

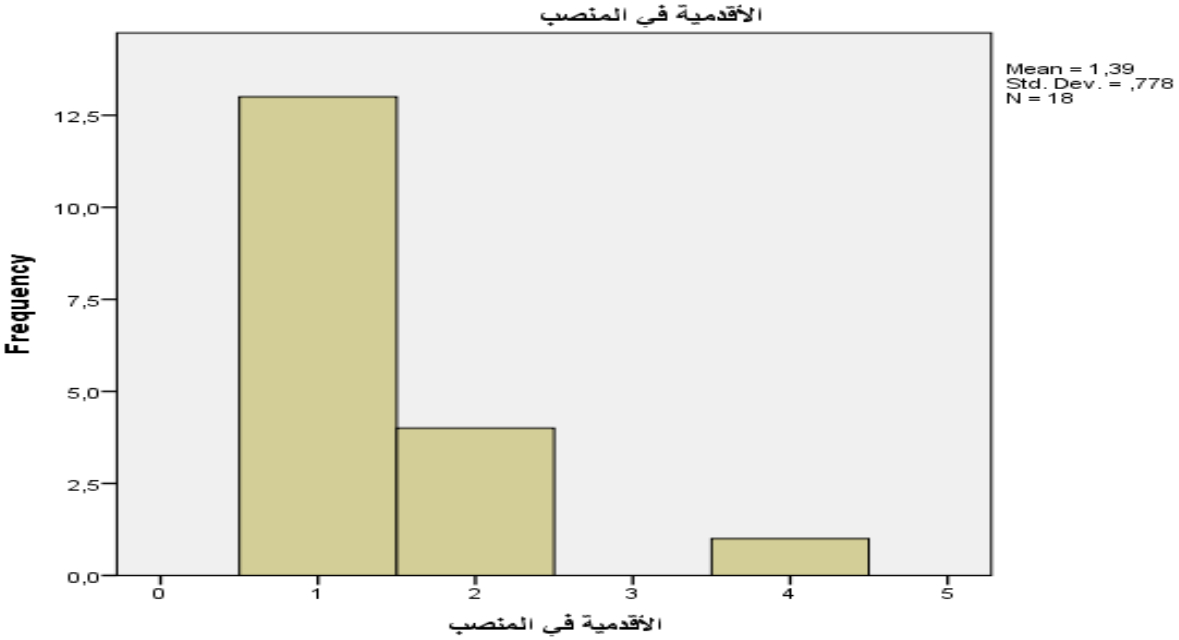

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج spss 23

2. اختبار اعتدالية متغيرات الدراسة:

سوف يتم اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة حيث تعتبر الفرضية الصفرية في أن متغيرات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي مقابل الفرضية البديلة المتغيرات لا تتبع التوزيع الطبيعي واحصاءة الاختبار ومستوى دلالة لها لكل من اختبار كرومغلوف سيمرنوف واختبار شابيرو موضحة في الجدول التالي :

الجدول 06: اختبار التوزيع الطبيعي

	Shapiro-Wilk			Kolmogorov-Smirnov[a]		
المحور	الاحصاءة	درجة الحرية	Sig.	الاحصاءة	درجة الحرية	Sig.
X1	,105	15	,903	,059	15	,216
X2	,135	15	,910	,078	15	,209
X3	,121	15	,907	,200*	15	,180
X4	,604	15	,955	,200*	15	,167
X5	,071	15	,892	,053	15	,249

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج spss 23

من خلال الجدول يتضح أن متغيرات الدراسة جاءت مستوى معنويتها اكبر من 0.05 وهو ما يستدعي قبول الفرضية الصفرية أن متغيرات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي حسب الاختبارين كرومغولف سيميرونوف وشابيرو، بالرغم من أن العينة صغيرة الحجم، مما يسمح باستخدام الاختبارات المعلمية.

المبحث الثالث: اختبار فرضيات الدراسة

سنقوم في هذا المبحث باختبار الفرضيات محل الدراسة.

المطلب الاول: اختبار الفرضية الاولى

وتنص هذه الفرضية على انه: **لا يوجد اختلاف حول أهمية تطبيق الأنظمة الداخلية حسب المتغيرات العامة.**

حيث تم استخدام تحليل التباين وهذا بعد التأكد من تحقق فروض استخدامه وهو اعتدالية المتغير والذي تم اختباره سابقا واختبار تجانس التباين والذي سجلت فيه مستوى معنوية احصاءة لفن قيم اكبر من 0.05 وهي قيمة تدل على تجانس التباين مما يسمح باختبار تحليل التباين والموضح في الجدول التالي :

الجدول 07: تحليل التباين حول أهمية تطبيق الأنظمة الداخلية حسب المتغيرات العامة

		مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط مجموع المربعات	F	Sig.
حسب المستوى التعليمي	بين المجموعات	,117	1	,117	,460	,507
	داخل المجموعات	4,085	16	,255		
	الكلي	4,203	17			
حسب الرتبة المهنية	بين المجموعات	,193	2	,096	,360	,703
	داخل المجموعات	4,010	15	,267		
	الكلي	4,203	17			
حسب الاقدمية في المنصب	بين المجموعات	1,118	4	,279	1,178	,366
	داخل المجموعات	3,085	13	,237		
	الكلي	4,203	17			
حسب الاقدمية في المؤسسة	بين المجموعات	,562	2	,281	1,157	,341
	داخل المجموعات	3,641	15	,243		
	الكلي	4,203	17			

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج spss 23

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن مستوى المعنوية لكل العوامل جاءت اكبر من 0.05 وهو ما يبرر قبول الفرضية العدمية أي لا يوجد اختلاف حول أهمية تطبيق الأنظمة الداخلية في البنك محل الدراسة حسب المتغيرات العامة.

المطلب الثاني: اختبار الفرضية الثانية

وتنص هذه الفرضية على انه: **لا يوجد اختلاف حول أهمية تطبيق إعداد وتقديم القوائم والتقارير المالية حسب المتغيرات العامة.**

حيث تم استخدام تحليل التباين وهذا بعد التأكد من تحقق فروض استخدامه وهو اعتدالية المتغير والذي تم اختباره سابقا واختبار تجانس التباين والذي سجلت فيه مستوى معنوية احصاءة لفن قيم اكبر من 0.05 وهي قيمة تدل على تجانس التباين مما يسمح باختبار تحليل التباين والموضح في الجدول التالي :

الجدول08: تحليل التباين حول أهمية تطبيق إعداد وتقديم القوائم والتقارير المالية حسب المتغيرات العامة

		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
حسب المستوى التعليمي	Between Groups	,079	1	,079	,340	,568
	Within Groups	3,726	16	,233		
	Total	3,805	17			
حسب الرتبة المهنية	Between Groups	,936	2	,468	2,447	,120
	Within Groups	2,869	15	,191		
	Total	3,805	17			
حسب الاقدمية في المنصب	Between Groups	,532	4	,133	,529	,717
	Within Groups	3,272	13	,252		
	Total	3,805	17			
حسب الاقدمية في المؤسسة	Between Groups	,138	2	,069	,282	,758
	Within Groups	3,667	15	,244		
	Total	3,805	17			

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج spss 23

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن مستوى المعنوية لكل العوامل جاءت اكبر من 0.05 وهو ما يبرر قبول الفرضية العدمية أي لا يوجد اختلاف حول أهمية تطبيق إعداد وتقديم القوائم والتقارير المالية في البنك محل الدراسة حسب المتغيرات العامة.

المطلب الثالث: اختبار الفرضية الثالثة

وتنص هذه الفرضية على انه: **لا يوجد اختلاف حول أهمية تطبيق إعداد جدول خارج الميزانية حسب المتغيرات العامة.**

حيث تم استخدام تحليل التباين وهذا بعد التأكد من تحقق فروض استخدامه وهو اعتدالية المتغير والذي تم اختباره سابقا واختبار تجانس التباين والذي سجلت فيه مستوى معنوية احصاءة لفن قيم اكبر من 0.05 وهي قيمة تدل على تجانس التباين مما يسمح باختبار تحليل التباين والموضح في الجدول التالي :

الجدول 09: تحليل التباين حول أهمية تطبيق إعداد جدول خارج الميزانية حسب المتغيرات العامة

		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
حسب المستوى التعليمي	Between Groups	,068	1	,068	,296	,594
	Within Groups	3,676	16	,230		
	Total	3,744	17			
حسب الرتبة المهنية	Between Groups	1,229	2	,614	3,664	,051
	Within Groups	2,515	15	,168		
	Total	3,744	17			
حسب الاقدمية في المنصب	Between Groups	,889	4	,222	1,012	,437
	Within Groups	2,855	13	,220		
	Total	3,744	17			
حسب الاقدمية في المؤسسة	Between Groups	,067	2	,033	,136	,874
	Within Groups	3,677	15	,245		
	Total	3,744	17			

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج spss 23

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن مستوى المعنوية لكل العوامل جاءت اكبر من 0.05 وهو ما يبرر قبول الفرضية العدمية أي لا يوجد اختلاف حول أهمية تطبيق إعداد جدول خارج الميزانية في البنك محل الدراسة حسب المتغيرات العامة.

المطلب الرابع: اختبار الفرضية الرابعة

وتنص هذه الفرضية على انه: **لا يوجد اختلاف حول أهمية تطبيق إعداد جدول حسابات النتائج حسب المتغيرات العامة.**

حيث تم استخدام تحليل التباين وهذا بعد التأكد من تحقق فروض استخدامه وهو اعتدالية المتغير والذي تم اختباره سابقا واختبار تجانس التباين والذي سجلت فيه مستوى معنوية احصاءة لفن قيم اكبر من 0.05 وهي قيمة تدل على تجانس التباين مما يسمح باختبار تحليل التباين والموضح في الجدول التالي :

الجدول 10: تحليل التباين حول أهمية تطبيق إعداد جدول حسابات النتائج حسب المتغيرات العامة

		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
حسب المستوى التعليمي	Between Groups	,189	1	,189	,897	,359
	Within Groups	3,163	15	,211		
	Total	3,352	16			
حسب الرتبة المهنية	Between Groups	,095	2	,048	,204	,818
	Within Groups	3,257	14	,233		
	Total	3,352	16			
حسب الاقدمية في المنصب	Between Groups	,564	4	,141	,607	,665
	Within Groups	2,788	12	,232		
	Total	3,352	16			
حسب الاقدمية في المؤسسة	Between Groups	,249	2	,124	,562	,583
	Within Groups	3,103	14	,222		
	Total	3,352	16			

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج spss 23

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن مستوى المعنوية لكل العوامل جاءت اكبر من 0.05 وهو ما يبرر قبول الفرضية العدمية أي لا يوجد اختلاف حول أهمية تطبيق إعداد جدول حسابات النتائج في البنك محل الدراسة حسب المتغيرات العامة.

خلاصة الفصل الثالث

من خلال ما تم التطرق له في الفصل من تقديم عام ل بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)، والتعرف على هيكله التنظيمي، ومن خلال الاستبيان الذي تم طرحه على مستوى المجمع والنتائج التي توصلنا إليها من تحليله باستخدام برنامج SPSS 23، تبين لنا أن للمحاسبة البنكية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)، لها فعالية كبيرة في التدقيق والرقابة، من خلال أهمية تطبيق التنظيم الداخلي للمجمع، مصداقية تطبيق إعداد وتقديم القوائم والتقارير المالية، أهمية تطبيق إعداد جدول خارج الميزانية وأهمية

خاتمة البحث

يحتل النظام المصرفي أهمية بالغة في مختلف المنظومات الاقتصادية، فهو القلب النابض والمحرك الأساسي والفعال لاقتصاد الدول، إذ أصبح نجاح النظام الاقتصادي في وقتنا الحاضر مرهونا بفعالية نجاعة الجهاز المصرفي للدولة ومدى قدرته على تمويل التنمية الاقتصادية الشاملة وكذا تجميع فوائض دخول مختلف القطاعات، فضلا عن الخدمات المصرفية المتعددة التي أصبحت المصارف الحديثة تتنافس لتوفيرها للعملاء، وتزداد هذه الأهمية من يوم لآخر مع تزايد التغيرات المتلاحقة التي يشهدها المحيط العالمي في إطار ما يسمى بالعولمة الاقتصادية، مما يفرض وجود رقابة وتدقيق وإشراف على البنوك ومتابعة حسن تسييرها لضمان سلامتها واستمراريتها، وحذت ككل يعتمد على مدى تطبيق الأسس المحاسبية والالتزام بالقواعد التنظيمية من أجل الحصول على القوائم والتقارير المالية سليمة من الأخطاء.

وقد تناولنا في موضوع الدراسة بالبحث على قدرة إعتماد البنك التجاري على تقنية المحاسبة البنكية في عملية التدقيق والرقابة، محاولين الإجابة على السؤال الرئيسي بإتباع منهجية سمحت لنا من فهم أهم العناصر المكونة للمحاسبة البنكية، وتحديد درجة الفعالية بطريقة بسيطة من أجل الحكم في النهاية على نجاح أو فشل التنظيم الداخلي للبنك.

وقد وجدنا أن تقنية المحاسبة البنكية في عملية التدقيق والرقابة تمثل الجزء المهم في التسيير الداخلي للبنك، فكلما كان تطبيق المبادئ المحاسبية بشكل سليم دون أخطاء، سمح ذلك بسهولة عملية التدقيق والرقابة.

نتائج البحث

قادنا البحث لمعالجة مختلف الجوانب المتعلقة بالبحث إلى التوصل إلى النتائج التالية:

- إذا كان النظام المحاسبي البنكي مصمم بطريقة جيدة ومنظمة يؤدي إلى تحقيق نجاعة في التسيير البنكي لمختلف العمليات والأنشطة التي يمارسها البنك، وتظهر نجاعته في التقارير والقوائم المالية التي تعكس مدى تمكن البنك في التسيير الأمثل لموارده،
- التدقيق والرقابة يعتمدان على التنظيم الداخلي الموجود على مستوى المنشأة،
- إلزامية البنوك التجارية من تطبيق النظام 11-08 المتضمن الرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية،
- تعتبر المحاسبة البنكية المصدر الرئيسي للتدقيق والرقابة للحكم على فعالية التسيير والتنظيم الداخلي للبنوك،
- يعتبر التدقيق والرقابة الفعال شرط لتحقيق سلامة الجهاز البنكي وتتمثل المبادئ الأساسية مقياس ملائم لتقييم كفاية وفعالية الرقابة المصرفية،

- تمثل المحاسبة البنكية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية أداة فعالة في التدقيق والرقابة، من خلال التنظيم الفعال المطبق على مستوى الوكالة، ومصداقية في إعداد وتقديم القوائم والتقارير المالية السنوية.

التوصيات والاقتراحات

اعتمادا على النتائج المتوصل إليها يمكن وضع بعض التوصيات والاقتراحات المتعلقة بالبحث كما يلي:

- ضرورة الاتصال المستمر للبنوك بالمقترضين وهذا لتوثيق العلاقة معهم مما يسمح بمعرفة المشاكل التي يواجهها العميل و تقديم المساعدة،
- القيام بإنشاء جهاز إداري متخصص في متابعة المشاريع الممولة من البنك، و أن تقوم البنوك بتطبيق أنظمة فعالة،
- وضع إستراتيجية على المدى البعيد لمتطلبات العمل المصرفي، رغم حداثته.

آفاق البحث

بعد هذه الدراسة واستخلاص النتائج وتقديم الاقتراحات، فإننا نقترح بعض المواضيع التي نراها امتداد لهذا الموضوع منها:

- دور الرقابة المصرفية في البنوك التجارية،
- أثر التدقيق والرقابة على أداء البنوك.

وفي الأخير نتمنى أن نكون قد وفقنا في اختيار الموضوع ومعالجته، سائلين المولى عز وجل أن نفوز بأجري الاجتهاد والإصابة والله المستعان.

قائمة المراجع

قـائــمة المراجـــــــــع

1/ الكتب

- بوعتروس عبد الحق، "**الوجيز في البنوك التجارية عمليات، تقنيات وتطبيقات**" ، جامعة منتوري، قسنطينة.
- رضوان محمد العناتي، **مبادئ المحاسبة وتطبيقاتها** ، دار صفاء، عمان، الجزء الأول، الطبعة الأولى، 2000.
- عاشور كتوش، **المحاسبة العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2009.
- عبد النبي محمد أحمد، "**الرقابة المصرفية**"، زمزم ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى، 2010.
- فائق شقير، عاطف الأخرس وعبد الرحمن سالم، "**محاسبة البنوك**" ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، 2000.
- محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، "**المراجعة وتدقيق الحسابات: الإطار النظري والممارسة التطبيقية**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2005.
- محمد بوتين، "**المحاسبة العامة في المؤسسة**"، دار المطبوعات الجزائرية، الجزائر.
- هادي التميمي، "**مدخل إلى التدقيق: من الناحية النظرية والعلمية**"، دار وائل، عمان، 2006.

2/ المذكرات والرسائل والأطروحات الجامعية

- بلعيد ذهبية، "**الرقابة المصرفية ودورها في تفعيل أداء البنوك الجزائرية**"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2007.
- بن فرج زوينة، " **المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق**" ، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014/2013.
- توفيق زرمان، "**فعالية استعمال المحاسبة البنكية في التدقيق والرقابة**" ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007/2006.
- عبد الإله أحمد محمد الخالدي، " **المعوقات التي تواجه المحاسب القانوني الأردني عند تدقيق البيانات المالية في البنوك المالية الإسلامية في الأردن**" ، رسالة ماجستير في قسم المحاسبة، كلية إدارة المال والأعمال، جامعة أل البيت، الأردن.
- لمياء بوطبة، "**المعالجة المحاسبية للعمليات البنكية وفق النظام المحاسبي المالي** "، تقرير تربص لاستكمال متطلبات شهادة الليسانس الأكاديمي في العلوم التجارية، تخصص فحص ومراقبة ومحاسبة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013/2012.

- محمد جمعة عبد الله أسعد القاسم، "**تدقيق كفاءة إدارة المؤسسات المصرفية العاملة في الأردن**" ، رسالة ماجستير في العلوم الإدارية، تخصص المحاسبة، كلية الدراسات العليا في الجامعة الأردنية، الأردن، 1991-1992.

3/ منشورات ووثائق

- وليد ناجي الحيالي، **أصول المحاسبة المالية** ، من منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، الجزء الأول ، 2007.
- وثائق مقدمة من طرف بنك BADR، أدرار.

4/ الجريدة الرسمية

- الجريدة الرسمية، إعلانات وبلاغات، "**نظام رقم 11-08 مؤرخ في 3 محرم عام 1433 الموافق 28 نوفمبر سنة 2011 يتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية**"، العدد 47.

5/ الكتب الأجنبية

- Jean-Marie GELAIN**, la comptabilité bancaire**, Edition : la Revue Banque, Paris, 1992.

6/ مواقع الأنترنت

بنك BADR، http://www.badr-bank.dz ، اطلع عليه يوم 2017/03/05 على الساعة 14:39.

الملاحق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أحمد دراية أدرار

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

تخصص تدقيق ومراقبة التسيير

استمارة بحث بعنوان:

فعالية استعمال المحاسبة البنكية في التدقيق والرقابة

من إعداد: تحت إشراف:

العوبي زينب د. ساوس الشيخ

ملاحظة:

معلومات هذه الاستمارة سرية ولا تستخدم إلا لأغراض علمية وتعتبر مساهمة في البحث العلمي، الرجاء منكم مساعدتنا لإثراء هذا البحث العلمي.

السنة الجامعية: 2017/2016

بيانات عامة

المستوى التعليمي: ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐

السن:.....

الرتبة المهنية: إطار ☐ عون تحكم ☐ عون تنفيذ ☐

الأقدمية في المؤسسة:.....سنة.

الأقدمية في المنصب:.....سنة.

أولا: اعتبارات عامة

الرقم	الأسئلة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1	هل توجد خريطة تنظيمية					
2	هل هناك استقلالية بين الأقسام والمصالح الداخلية					
3	هل يوجد من يشغل منصب رئيس الحسابات					
4	هل يوجد مدقق داخلي					
5	هل يرفع المدقق الداخلي تقاريره إلى شخص آخر خلاف رئيس الحسابات					
6	هل قسم المحاسبة مستقل تماما عن بقية الأقسام					
7	هل يأخذ الموظفون إجازات سنوية منتظمة					
8	في حالة أخذ هؤلاء الموظفون إجازات سنوية هل يتم استخلافهم بموظفين آخرين					
9	إذا كان للبنك فروع فهل هناك نظام مراقبة واف عليها من المركز الرئيسي					
10	هل تعتمد قيود اليومية من موظف مسؤول					
11	هل تثبت قيود الإقفال والتسوية بقيود اليومية					
12	هل يقوم قسم المحاسبة بإعداد قوائم مالية وتقارير دورية لرفعها لمجلس الإدارة					
13	هل هذه التقارير والقوائم كافية لتحقيق أغراضها من حيث إبراز أي تقلبات غير عادية في الأرقام والعمليات التي تشتملها					
14	هل يجري البنك حركة تنقلات دورية بين الموظفين					

15	هل تجرى اختبارات خاصة للمتقدمين لشغل الوظائف الرقابية في البنك							
16	ماهي الشروط الواجب توافرها في المراقبين	مؤهلات خاصة						
		خبرة في مجال العمل						
		سن معينة						
		شروط أخرى						

ثانيا: الأنظمة الداخلية

الرقم	الأسئلة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1	هل لدى البنك نظام داخلي محدد ومكتوب					
2	هل هناك دليل للحسابات مكتوب يظهر جميع أنواع الحسابات وأرقامها					
3	هل النظام المحاسبي يصنف طبيعة الحسابات وما يجب أن يدون فيها					
4	هل النظام المحاسبي يحدد السجلات الواجب حفظها وما يجب أن يدون فيها					
5	هل لدى البنك هيئة تقوم بتقدير وتحليل المخاطر والأنظمة الخاصة بمراقبتها					
6	هل يتم مطابقة العمليات للأحكام التشريعية والتنظيمية للمقاييس والأعراف والآداب المهنية					
7	هل تتم عملية مراقبة نوعية المعلومات المحاسبية والمالية					
8	هل تتم مراقبة نوعية أنظمة الإعلام والاتصال					
9	هل هناك بعض الأنظمة المستخدمة لتقدير المخاطر المصرفية					
10	هل يتم الاحتفاظ بتغيرات أسعار الفائدة وأسعار الصرف في الأرشيف لفترة أطول					
11	هل يتم استعمال التنويع في القيام بتخصيص الأموال في الاستخدامات					
12	هل يتم استعمال الخرائط الزمنية للحاجة إلى السيولة بين الاستخدامات والموارد					
13	هل هناك طرق محاسبية تسمح باكتشاف و تصحيح الأخطاء المرتكبة					
14	هل يتم استعمال طريقة القيد المعكوس لتصحيح الأخطاء					
15	هل يتم احتساب بعض النسب المالية ومقارنتها بسنوات سابقة					
16	هل يتم اللجوء إلى وكالات التقييم وشركات التأمين على القرض لتصنيف العملاء المقترضين					

ثالثا: إعداد وتقديم القوائم والتقارير المالية

الرقم	الأسئلة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1	هل الميزانية عند الإقفال المحاسبي دائما متوازنة					
2	هل نتيجة السنة المالية تساوي النتيجة التي تظهر في جدول حسابات النتائج					
3	هل استخدامات البنك التجاري مصنفة إلى أربع مجموعات رئيسية وهي : عمليات الخزينة وما بين البنوك، العمليات مع العملاء، العمليات على الأوراق المالية، القيم الثابتة					
4	هل موارد البنك التجاري مصنفة إلى أربع مجموعات وهي : عمليات ما بين البنوك، العمليات مع العملاء، العمليات على الأوراق المالية، أموال خاصة ومماثلة					
5	كيف يمكن للبنك الحصول على مصادر الأموال وأي أسلوب أفضل:					
	أ- تموين ذاتي (رأس المال الخاص)					
	ب- تمويل من البنك المركزي					
	ج- التمويل من المؤسسات المالية والمنظمات الدولية					
	د- التمويل عن طريق الاكتتاب في الأوراق المالية					
	هـ- التمويل عن طريق الاقتراض					
6	هل البنك حريص على تكوين مخصصات المستحقات المشكوك في تحصيلها					
7	هل هناك حالات يكون فيها حساب الصندوق دائنا					
8	كيف يمكن للبنك أن يستثمر أمواله، وأي أسلوب يعتبر الأكثر ربحية:					
	* التعامل في السوق ما بين البنوك					
	* الاستثمار لدى العملاء					
	* الاستثمار في الأوراق المالية					
	* اللجوء إلى قروض الإيجار والإيجار العادي					
	* المساهمة في المؤسسات المرتبطة والنشاط في محفظة					

	الأوراق المالي					
9	هل نتيجة الدورة تعكس حقيقة الأداء خلال الدورة المالية					
10	هل يوجد لدى البنك دليل يوضح الدورة الخاصة بكل مستند					
11	هل يوجد لدى البنك نظام للرقابة الداخلية للعمليات المالية					
12	هل يتم إعداد تقارير دورية لنتائج المراقبة الداخلية للعمليات المالية					
13	إلى أي مستوى يتم رفع تقارير المراقبة الداخلية:					
	–مجلس الإدارة					
	–مدير عام للبنك					
	–مدير عام للشؤون المالية والإدارية					
	–رئيس الحسابات					
	–آخرين (البنك المركزي ،،،،،،،،)					
14	ماهي الفترة التي يعد فيها تقرير المراقبة الداخلية					
	–شهريا					
	–سنويا					

رابعا: إعداد جدول خارج الميزانية

الرقم	الأسئلة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1	هل الالتزامات خارج الميزانية تنفذ كلها					
2	هل التزامات التمويل الممنوحة للمؤسسات مساوية لالتزامات التمويل المستلمة من المؤسسات					
3	هل التزامات الضمان لأمر العملاء مساوية لالتزامات الضمان المستلمة من العملاء					
4	هل القيمة الإجمالية لخارج الميزانية محدد بـ:					
	-نسبة					
	-قيمة					
5	هل حسابات المجموعة التاسعة للالتزامات كافية لتغطية كل العمليات					
6	هل يتم إعداد خارج الميزانية:					
	-شهريا					
	-كل ثلاثة أشهر					
	-كل ستة أشهر					
	-سنويا					
7	هل خارج الميزانية تحظى بنفس أهمية الميزانية وباقي الوثائق					
	كيف تتعدى المخاطرة من خارج الميزانية إلى الميزانية:					
	* الالتزامات الممنوحة					
	* الالتزامات المستلمة					
	* حسابات التسوية					

خامسا: إعداد جدول حسابات النتائج

الرقم	الأسئلة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1	هل تصنيف حسابات التسيير يسمح بإعطاء نتائج سليمة					
2	هل نسبة الضريبة على الأرباح نفسها بالنسبة لبقية المؤسسات					
3	هل يتم توزيع الأرباح سنويا وبمعدل ثابت للمساهمين					
4	هل يتم تخصيص جزء من الأرباح للعاملين بالبنك					
5	هل نسب توزيع الأرباح تختلف من سنة إلى أخرى					
6	هل هناك احتياطي سري بالبنك					
7	هل يتم استرجاع قيمة الأموال للمخاطر المصرفية العامة في نهاية السنة إذا لم تستخدم					
8	هل يتم تخصيص الأموال للمخاطر المصرفية العامة سنويا					
9	هل هناك فرق بين المخصص والاحتياطي					
10	هل يتم تغطية خسائر السنوات السابقة بالأرباح المحققة خلال السنة الحالية					

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى الإجابة عن الإشكال الرئيسي للدراسة حول فعالية المحاسبة البنكية في التدقيق والرقابة، وذلك من خلال معرفة الأسس النظرية للمحاسبة والمحاسبة البنكية، التنظيم المحاسبي البنكي، والتدقيق والرقابة في البنوك التجارية وذلك من خلال التعرض للمفاهيم المتعارف عليها في تصميم الأنظمة المحاسبية للبنوك التجارية، حيث يعد العنصر الرئيسي فيها، يساعد في اكتشاف الأخطاء والتجاوزات إن ارتكبت، وتساعد مستخدمي القوائم المالية من اتخاذ القرارات المالية والاستثمارية الملائمة.

وككل نظام محاسبي يحتاج إلى التدقيق والرقابة للحكم على سلامة القوائم والتقارير وضمان السير الحسن للإجراءات ومتابعة العمليات والتدقيق فيها، مع التطرق إلى النظام 11-08 المتضمن الرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية، مع عرض لأحدى البنوك المتمثل في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وتوزيع استبيان على مستواه. وكانت نتيجة الدراسة أن للمحاسبة البنكية فعالية كبيرة في التدقيق والرقابة.

الكلمات المفتاحية: المحاسبة البنكية، التدقيق، الرقابة، التنظيم المحاسبي.

Abstract

This study aims to answer the main problem of the study on the effectiveness of banking accounting in auditing and control, through knowledge of the theoretical foundations of accounting and banking accounting, accounting organization and auditing and control in commercial banks through exposure to concepts common in the design of accounting systems of commercial banks, Where it is the key element, helps to detect errors and abuses if committed, and helps users of the financial statements to take appropriate financial and investment decisions.

As with any accounting system that needs to be scrutinized and controlled to judge the integrity of lists and reports and ensure good conduct of procedures and follow-up and audit operations, with reference to the system 11-08 including the internal control of banks and financial institutions, with a presentation to a bank of the Bank of Agriculture and Rural Development and the distribution of a questionnaire on the level. The result of the study was that banking accounting is very effective in auditing and control.

Keywords: Banking Accounting, Audit, Control, Accounting Organization.